المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

أداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون

والتطورات التنظيمية والتشريعية خلال النصف الأول

من العام 2023م

العدد الرابع

نوفمبر 2023م

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	4
تعاريف المصطلحات والمؤشرات	5
الفصل الأول: نظرة عامة على أداء وتطورات أسواق المال الخليجية خلال النصف الأول من العام 2023م	7
1.1: أداء أسواق المال الخليجية خلال النصف الأول من العام 2023م	8
2.1: التطورات التنظيمية والتشريعية لأسواق المال الخليجية خلال النصف الأول من العام 2023م	13
الفصل الثاني: تحليل أداء وتطورات أسواق المال في دول مجلس التعاون خلال النصف الأول من العام 2023م	15
1.2 سوق أبوظبي للأوراق المالية	16
2.2 سوق دبي المالي	18
3.2 بورصة البحرين	23
4.2 السوق المالية السعودية	26
5.2 بورصة مسقط	31
6.2 بورصة قطر	35
7.2 بورصة الكويت	39
ملحق 1: الجداول الإحصائية	43
ملحق 2: معلومات عن أسواق المال الخليجية	46
مصادر البيانات	49

تم إعداد هذا الإصدار استناداً إلى دليل الإصدارات الإحصائية

المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نسخة إلكترونية من الإصدار متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز حسب الرابط التالي:

https://www.gccstat.org/ar/statistic/publications/monetary-and-financial-statistics

© ربيع الأول 1445هـ ، أكتوبر 2023م

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الإصدار كما يلي:

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC-STAT، 2023م. **أداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون والتطورات التنظيمية والتشريعية خلال النصف الأول من العام 2023م** - العدد الرابع. مسقط - سلطنة عُمان.

جميع المراسلات توجه إلى :

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ص.ب. 840، مسقط - سلطنة عمان

هاتف: 24346499 968 +

فاكس: 24343228 968 +

البريد الإلكتروني: info@gccstat.org

الصفحة الإلكترونية: www.gccstat.org

تقديم

يسر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يقدم العدد الرابع من تقرير أداء وتطورات أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون خلال النصف الأول من العام 2023م. وبالإضافة إلى جمع المعلومات والبيانات الرسمية عن هذه الأسواق وإعداد مؤشرات أدائها ونشرها بصورة دورية ومنتظمة، ويساهم هذا التقرير في تنمية الوعي الاستثماري ورفع مستوى الشفافية ودعم ما تقوم به هذه الأسواق لتعزيز دورها التنموي في الاقتصاد الخليجي، وتمكين المستثمرين من اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة والمبنية على بيانات دقيقة ومتاحة للجميع.

وبجانب تحليل نشاط وأداء أسواق المال الخليجية، يتضمن التقرير إبراز التغيرات في الأطر التشريعية والتنظيمية والتوعوية، وكذلك كل ما يتعلق بالإشراف والرقابة وحماية المستثمرين والحوكمة والتطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات، وذلك بهدف تعريف المستثمرين بمختلف جوانب تطورات هذه الأسواق وأدائها.

وإذ يشكر المركز هيئات أسواق المال الخليجية على تعاونهم الكريم من خلال توفير البيانات الإحصائية والمعلومات عن أداء وتطورات العمل في هذه الأسواق، ويأمل أن يشكل التقرير دافعاً قوياً لتعزيز النشاط الاستثماري واستقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية لتساهم في تمويل التنمية المحلية والخليجية، وأن يكون التقرير مكملاً للجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والترابط بين أسواق المال الخليجية لتحقيق أهداف السوق الخليجية المشتركة والوحدة الاقتصادية الخليجية.

تعاريف المصطلحات والمؤشرات

القيمة السوقية للشركات المدرجة

تساوي مجموع القيمة السوقية للأسهم المكتتب بها للشركات المدرجة في السوق.

القيمة الدفترية للسهم

تساوي حقوق المساهمين في نهاية الفترة مقسوماً على عدد الأسهم المكتتب بها.

عدد الأسهم المتداولة

عدد الأسهم التي تم تداولها في قاعة السوق خلال الفترة.

حجم التداول

قيمة الأسهم التي تم تداولها في قاعة السوق بمختلف الأسعار خلال الفترة.

العائد (صافي الأرباح بعد الضرائب)

صافي الأرباح بعد الضرائب كما في آخر تقرير سنوي صادر عن الشركة والتي تمثل صافي ربح السنة مطروحاً منه ضريبة الدخل والمخصصات الأخرى.

السوق الأولي

السوق الذي يتم من خلاله بيع الأوراق المالية المصدرة لأول مرة والتي تسهم في زيادة التكوين الرأسمالي.

السوق الثانوي

السوق الذي يجري فيه التعامل بالأوراق المالية بعد إصدارها واستكمال إجراءات الاكتتاب بها، في إطار القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.

السوق الموازي

ذلك الجزء من السوق الثانوي الذي يتم من خلاله التعامل في القاعة بأسهم شركات تحكمها شروط إدراج خاصة تحددها لجنة إدارة السوق.

معدل دوران السهم (%) = $\frac{\text{قيمة الأسهم المتداولة خلال الفترة}}{\text{القيمة السوقية للأسهم المكتتب بها في نهاية الفترة}}$

عائد السهم الواحد = $\frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{عدد الأسهم المكتتب بها}}$

مضاعف السعر إلى العائد للسهم = $\frac{\text{سعر السهم}}{\text{عائد السهم}}$

مضاعف السعر إلى القيمة الدفترية للسهم = $\frac{\text{سعر السهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$

المؤشر المركب لأسواق المال (CGI) في كتلة مجلس التعاون:

يتم إعداد هذا المؤشر المركب لقياس أداء أسواق المال لمجلس التعاون، حيث يتم في البداية تحويل مؤشرات كل من أسواق المال منفردة إلى مؤشر مئوي (2017=100). بعدها يتم إحتساب المؤشر المركب بإستخدام أوزان ترجيحية تمثل القيمة السوقية للأسهم المتداولة.

الصيغة الرياضية:

$$\text{م . ك} = \sum_{\text{س} = 1}^{7} \left(\text{م ا س} \times \frac{\text{ق س . س}}{\text{م ق س . م}} \right)$$

حيث أن:

س: أسواق المال السبعة في دول مجلس التعاون.

م . ك: المؤشر المركب لأسواق المال في مجلس التعاون في نهاية السنة.

ق س . س: القيمة السوقية للسوق المالي (س)خلال السنة.

م ق س .م: مجموع القيمة السوقية لأسواق مجلس التعاون خلال السنة.

م ا س: المؤشر العام للسوق المالي (س) في نهاية السنة.

الفصل الأول: نظرة عامة على أداء وتطورات أسواق المال الخليجية خلال النصف الأول من العام 2023م

1.1: أداء أسواق المال الخليجية خلال النصف الأول من العام 2023م

واصل المؤشر العام المركب الذي يقيس أداء أسواق المال الخليجية كتكتل ارتفاعه خلال النصف الأول من العام 2023م، حيث بلغ بنهاية شهر يونيو 164.8 نقطة، مقارنةً مع 158.0نقطة في نهاية عام 2022م، وبنسبة نمو بلغت 4.3%، وخلال النصف الأول سجل المؤشر المركب في شهر فبراير 2023م أدنى نقطة له عندما تراجع إلى 152.5نقطة قبل أن يعاود الارتفاع ليسجل أعلى نقطة له بنهاية شهر يونيو 2023م، (شكل رقم 1).

شكل 1: المؤشر العام المركب لأداء أسواق المال الخليجية، يناير 2022– يونيو 2023م

ونجم الأداء الإيجابي للمؤشر العام المركب لأسواق المال الخليجية نتيجة ارتفاع مؤشرات كل من سوق دبي المالي بنسبة 13.7%، والسوق المالية السعودية بنسبة 9.4%، وبورصة البحرين بنسبة 3.3%، وبالرغم من تراجع الأسواق الأخرى، حيث شهد المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية أعلى معدل تراجع بين أسواق المال الخليجية خلال النصف الأول من العام 2023م إذ انخفض بنسبة 6.5%، تلاه مؤشر بورصة قطر بتراجع بنسبة 5.7%، في حين تراجع مؤشر بورصة الكويت ومؤشر بورصة مسقط بنسبة 3.6% و 1.8% على التوالي، (شكل رقم 2).

شكل 2: أداء المؤشر العام لأسواق المال الخليجية، النصف الأول 2023م

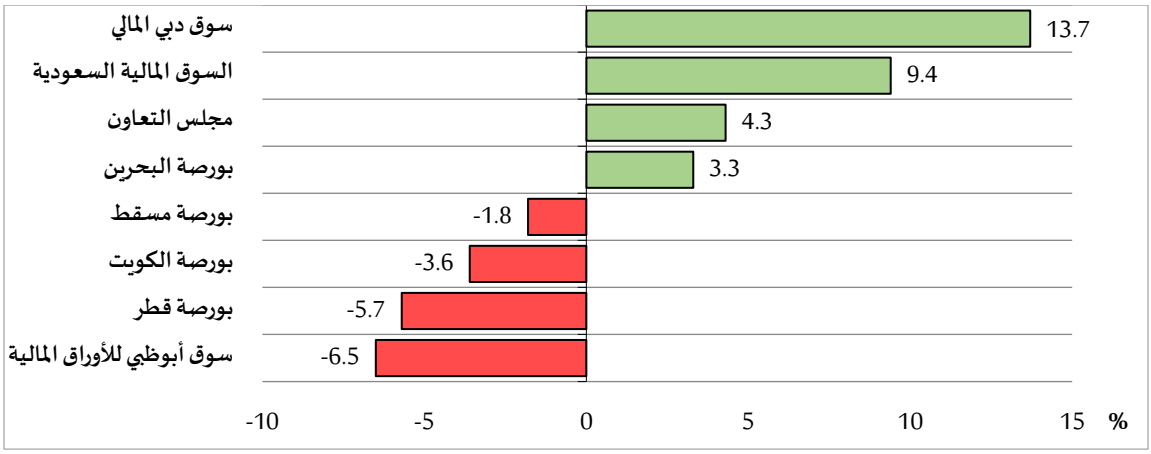

أما بالنسبة لأسواق الأوراق المالية العالمية، فقد سجلت المؤشرات العالمية الرئيسية ارتفاعاً خلال النصف الأول من عام 2023م وبنسب أعلى مقارنة مع مستوياتها بنهاية عام 2022م، حيث سجل مؤشر نيكاي 225 الياباني أعلى نسبة ارتفاع بلغت 27.2%، في حين كانت أدنى نسبة نمو لمؤشر المملكة المتحدة فوتسي (100) الذي ارتفع بنحو 1.1% فقط، (شكل رقم 3).

شكل 3: مؤشرات أداء أسواق المال العالمية، النصف الأول 2023م

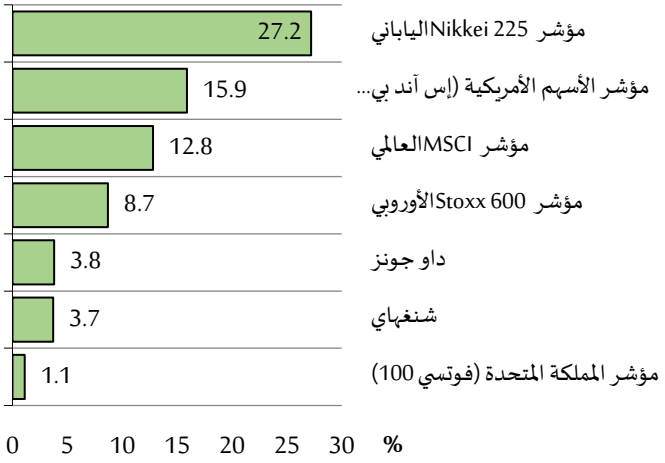

وقد بلغ مجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية نحو 4.2 تريليون دولار أمريكي بنهاية يونيو 2023م، وبنمو نسبته 7.8% مقارنةً مع القيمة السوقية بنهاية عام 2022م، ونحو 1.7% مقارنة مع نهاية النصف الأول من عام 2022م، (شكل رقم 4).

شكل 4: مجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، 2020م - يونيو 2023م

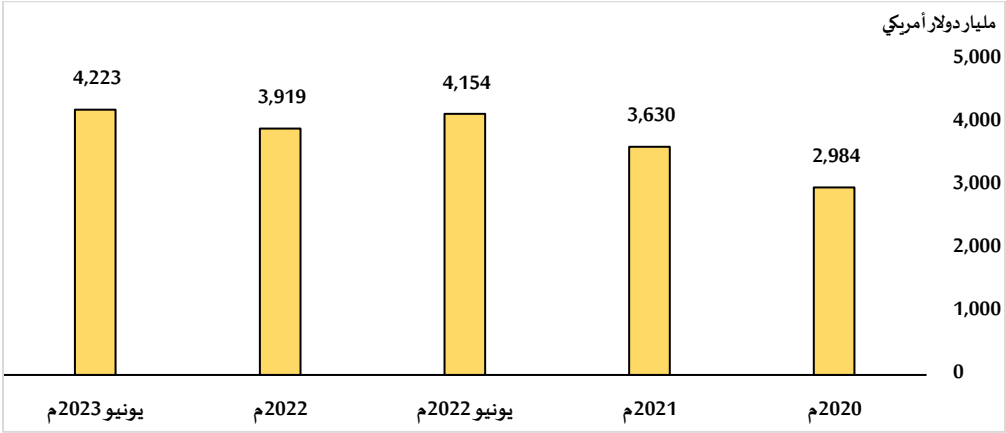

ويعزى ارتفاع إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال بمجلس التعاون إلى ارتفاع القيم السوقية للأسواق الرئيسية بنهاية النصف الأول من عام 2023م مقارنة مع القيم السوقية بنهاية عام 2022م، حيث ارتفعت القيمة السوقية لسوق دبي المالي بنحو 12.3%، والقيمة السوقية للسوق المالية السعودية بنحو 10.4%، والقيمة السوقية لسوق أبوظبي بنحو 5.8%. وعلى العكس من ذلك، تراجعت القيمة السوقية في كل من بورصة البحرين بنسبة 32.6%، وبورصة الكويت بنسبة 10.9%، وبورصة قطر بنسبة 2.6%. وقد شكلت القيمة السوقية للسوق المالية السعودية نحو 68.9% من القيمة السوقية الإجمالية لأسواق مجلس التعاون في نهاية يونيو 2023م، تليها القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 17.9%، في حين بلغت مساهمة الأسواق الأخرى مجتمعة نحو 13.2 %. (شكل رقم 5).

شكل 5: القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، النصف الأول 2023م

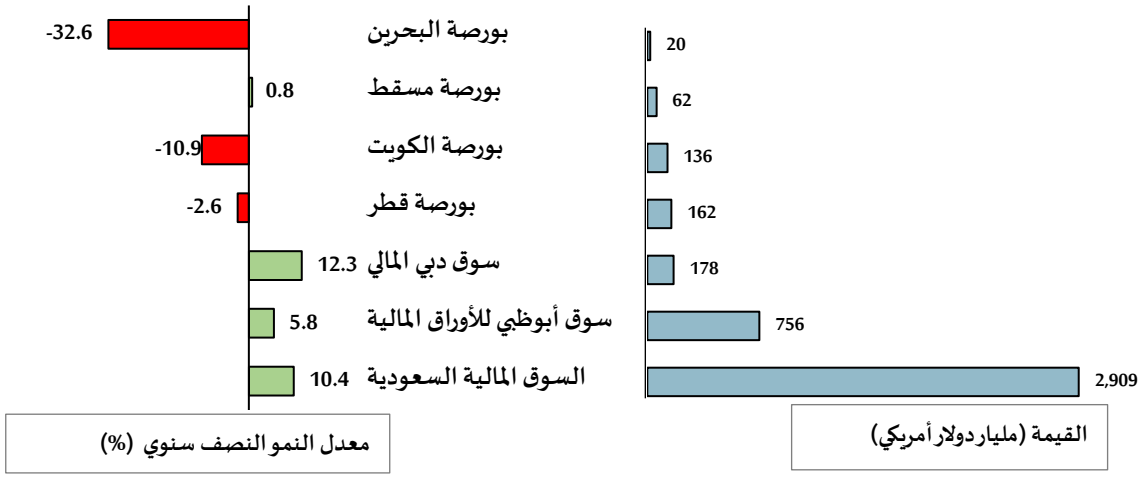

وتحتل القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية والبالغة 4.2 تريليون دولار أمريكي المرتبة الثامنة عالمياً. وتعد بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) أكبر وأهم بورصة في العالم بقيمة سوقية بلغت 28.2 تريليون دولار أمريكي، وأُسست هذه البورصة في عام 1817م. وتأتي بورصة ناسداك "NASDAQ" أو "الرابطة الوطنية للأسعار الآلية لتجار الأوراق المالية" في المرتبة الثانية عالمياً من حيث القيمة السوقية بنحو 24.1 تريليون دولار أمريكي، ومقرها كذلك في نيويورك وتأسست في عام 1971م. ثم تأتي بورصة شنجهاي كثالث أكبر بورصة في العالم بقيمة سوقية 7.8 تريليون دولار أمريكي، تليها بورصة يورونكست الأوروبية بقيمة سوقية 7.4 تريليون دولار أمريكي، والتي تعد أقدم بورصة عاملة في العالم حيث تأسست عام 1602م، (شكل رقم 6).

شكل 6: ترتيب أكبر البورصات العالمية من حيث القيمة السوقية بالتريليون دولار أمريكي، النصف الأول 2023

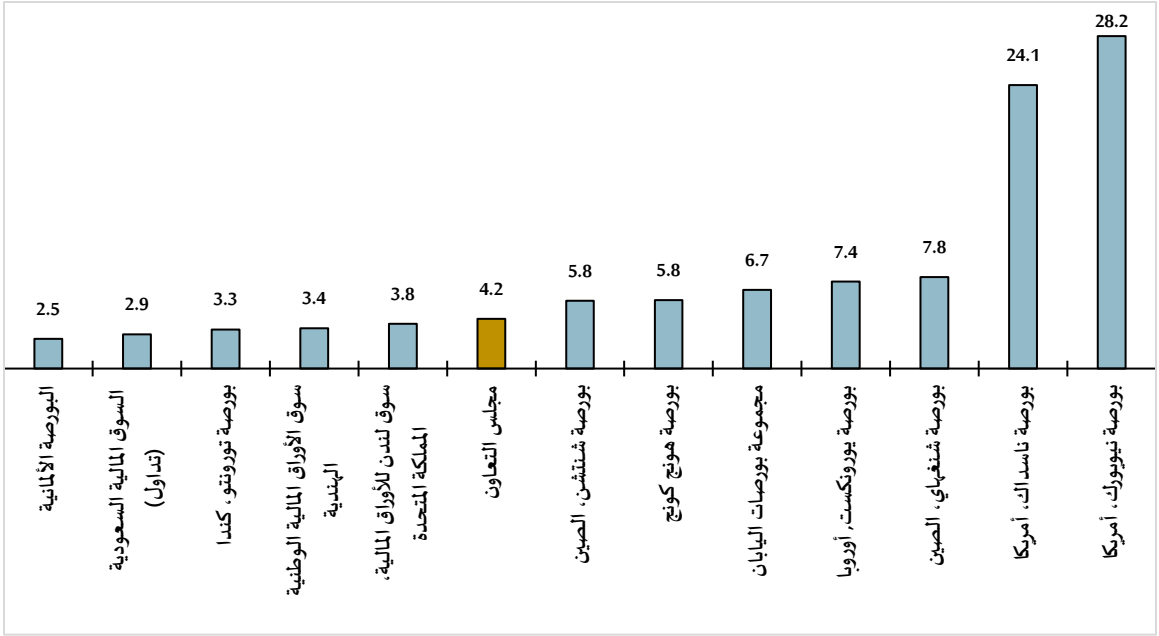

وخلال النصف الأول من العام 2023م بلغ إجمالي عدد الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية 734 شركة، واستأثرت السوق المالية السعودية بما نسبته 31% منها، تلتها بورصة الكويت بنحو 20%في حين استحوذت الأسواق الأخرى مجتمعة نحو 49% من اجمالي الشركات المدرجة. وتبلغ نسبة الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى من مجموع الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية 98%، وبلغت هذه النسبة 100% في كل من بورصة البحرين وبورصة مسقط وبورصة قطر وبورصة الكويت، (جدول رقم 1).

جدول 1: عدد الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية ونسبة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس، النصف الأول 2023م

	عدد الشركات المدرجة في السوق المالي	نسبة (%) المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس	المساهمة النسبية من إجمالي مجلس التعاون
بورصة البحرين	42	%100	%6
بورصة قطر	50	%100	%7
سوق دبي المالي	62	%95	%8
سوق أبوظبي للأوراق المالية	93	%94	%13
بورصة مسقط	109	%100	%15
بورصة الكويت	150	%100	%20
السوق المالية السعودية	228	%97	%31
مجلس التعاون	**734**	**%98**	**%100**

وفيما يتعلق بحجم التداول، شهد النصف الأول من العام 2023م تداول عدد 124 مليار سهم في أسواق المال الخليجية، مسجلاً تراجعاً بنسبة بلغت 10.1% مقارنةً مع النصف الأول من العام السابق. وشكّل عدد الأسهم المتداولة في السوق المالية السعودية نحو 26.7% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة بمجلس التعاون خلال النصف الأول من العام 2023م، يليه ما هو متداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 21.0% ، وسوق دبي المالي بنحو 19.9%، ثم بورصة قطر بنحو 17.1%، (شكل رقم 7).

شكل 7: المساهمة النسبية لعدد الأسهم المتداولة في أسواق المال الخليجية، ، النصف الأول 2023م

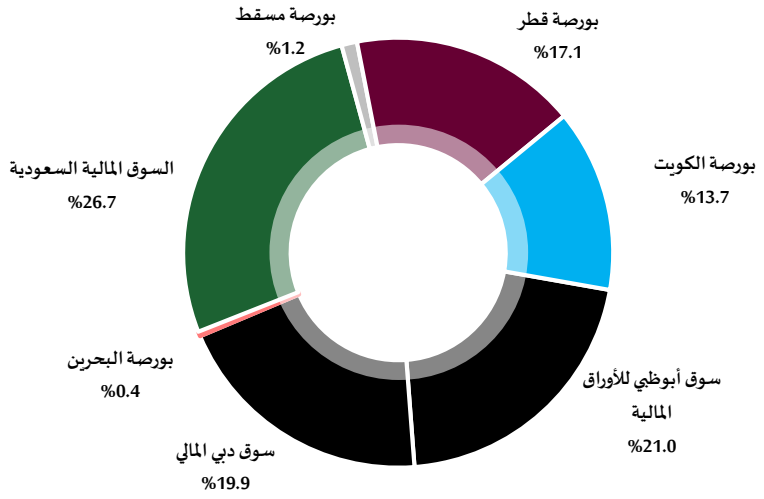

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة في النصف الأول من العام 2023م نحو 246.2 مليار دولار أمريكي، مقارنةً بما قيمته 400 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2022م، أي بنسبة تراجع 38.4%. وقد شكلت قيمة الأسهم المتداولة في السوق المالية السعودية وحدها ما نسبته 64.4% من إجمالي قيمة التداول في أسواق المال الخليجية خلال النصف الأول من العام 2023م، يليها سوق أبوظبي المالي بنسبة 16.5%، في حين بلغت مساهمة الأسواق الأخرى مجتمعة نحو 19.1%، (شكل رقم 8).

شكل 8: المساهمة النسبية لقيمة الأسهم المتداولة في أسواق المال الخليجية، ، النصف الأول 2023م

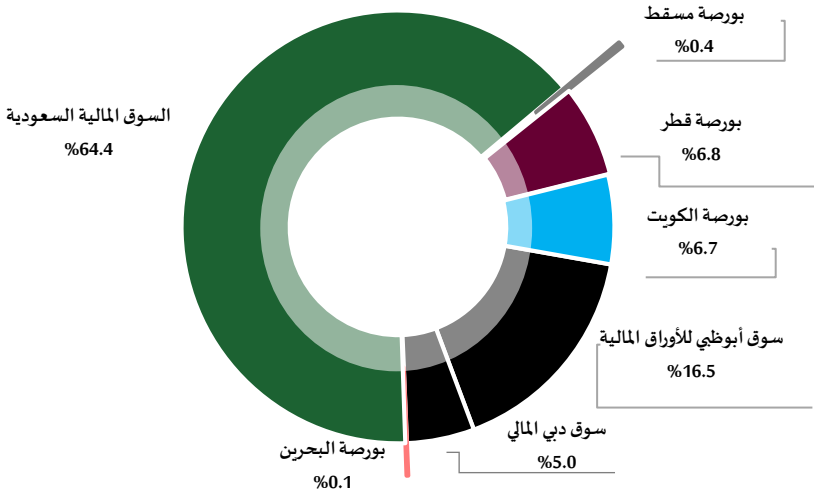

وقد بلغت قيمة متوسط التداول اليومي في أسواق المال الخليجية في النصف الأول من العام 2023م حوالي 2.1 مليار دولار أمريكي مقارنة بما قيمته 3.2 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2022م، متراجعةً بنسبة بلغت 34.4%. وشكلت قيمة متوسط التداول اليومي في السوق المالية السعودية نحو 65.0% من إجمالي قيمة متوسط التداول في أسواق المال الخليجية خلال النصف الأول من العام 2023م، وجاءت بقيمة 1.3 مليار دولار أمريكي. تليها قيمة متوسط التداول اليومي المسجل بسوق أبوظبي للأوراق المالية والذي مثل ما نسبته 16.0% من مجموع قيمة متوسط تكتل مجلس التعاون. في حين بلغت مساهمة الأسواق الأخرى مجتمعة نحو 19.1%، (جدول رقم 2).

جدول 2: قيمة متوسط التداول اليومي في أسواق المال الخليجية، ، النصف الأول 2023م

	مليون دولار أمريكي	المساهمة النسبية (%)
بورصة البحرين	2.6	%0.1
بورصة مسقط	9.1	%0.4
سوق دبي المالي	99.9	%4.9
بورصة قطر	139.3	%6.8
بورصة الكويت	137.8	%6.7
سوق أبوظبي للأوراق المالية	328.0	%16.0
السوق المالية السعودية	1,332.7	%65.0
مجلس التعاون	2,049.5	**%100**

2.1: التطورات التنظيمية والتشـــريعية لأســـواق المال الخليجية خلال النصـــف الأول من العام 2023م

واصلت الجهات التنفيذية والرقابية في أسواق الأوراق المالية الخليجية العمل على تطوير الأطر الرقابية والتنظيمية والتشـــريعية لهذه الأســـواق، إضـــافة إلى تعزيز آليات الحوكمة، وزيادة التعاون مع الأســـواق الأخرى بهدف تبادل الخبرات دولياً واقليمياً، ورفع مستوى الوعي الاستثماري لدى المواطنين.

ففي مجال مراجعة التشريعات التي تحكم السوق وتحديثها قامت بعض الأسواق خلال النصف الأول من العام 2023م بإصدار قرارات لتطوير المنظومة التشريعية، مثل تنظيم صناديق الاستثمار وآليات توفيق الأوضاع لترويج وحدات الصندوق الأجنبي وتسجيل الأوراق المالية لغرض الإدراج وتنظيم أعمال التقاص ورسوم الخدمات الفنية المستحقة وتنظيم السندات والصكوك الخضراء المرتبطة بالإستدامة وتنظيم عمليات التوريق. والتوجيهات بإيقاف العمل بضريبة الخصم من المنبع على توزيعات أرباح الأسهم وفوائد الصكوك والسندات للمستثمر الأجنبي. وإصدار تعليمات تسجيل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية. وبتعديل وتطبيق بعض أحكام قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
أما في مجال الأطر التنظيمية والإشرافية، عملت بعض دول المجلس على اعتماد القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية، وتعديل اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة. واعتماد قواعد الكفاية المالية بهدف تعزيز استقرار مؤسسات السوق المالية وتحديث متطلبات الكفاية المالية لممارسة أعمال الأوراق المالية، بما في ذلك تحديث المتطلبات المتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر التركز. وإصدار ضوابط تحدد التفاعل بين الشركات المساهمة العامة ووسائل الإعلام والمستثمرين والمحللين بهدف تعزيز الثقة بين الشركات والمساهمين وخلق بيئة استثمارية جاذبة.

وبخصوص التطورات في مجال الالتزام بالحوكمة خلال النصف الأول من العام 2023م أصدرت بعض أسواق المال الخليجية قرارات بشأن تعديل أحكام دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، وتقييم التقارير والبيانات المالية وفقاً لأنظمة حوكمة الشركات في هذه الأسواق.

وبشأن التطورات في مجال الإفصاح في النصف الأول من عام 2023 اشتملت الإجراءات في بعض الأسواق على الالتزام ببنود الإفصاح عن البيانات الدورية والجوهرية، وبلغت نسب إفصاح الشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة في أسواق الدولة المالية نسب مرتفعة، وعمدت بعض الأسواق إلى إجراء تعديلات لبعض المواد الخاصة بالحوكمة.

أما فيما يتعلق بالتطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات، شاركت دول المجلس في اجتماعات إقليمية ودولية متنوعة بهذا الخصوص. وشاركت كذلك في فعاليات نظمتها مؤسسات دولية وإقليمية مثل منظمة الأيوسكو، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، وصندوق النقد العربي، واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، والاجتماع السابع عشر لاتحاد هيئات الأوراق المالية

العربية. إضافة الى عقد الاجتماع السادس والعشرون للجنة رؤساء هيئات الاسواق المالية بدول مجلس التعاون، ووقعت بعض لأسواق المال الخليجية مذكرات تفاهم مع جهات محلية ودولية مثل صندوق أبوظبي للاكتتابات وسلطة أستانا للخدمات المالية.

وفي مجال توعية الجمهور وتعزيز الوعي الاستثماري واصلت أسواق المال الخليجية أنشطتها من خلال عقد ندوات وورش عمل في مجالات متنوعة مثل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإصدار الإعلانات التحذيرية بشأن عمليات الاحتيال المالي وتوجيه الجهات الإعلامية بتكثيف الجهود بهذا الشأن بهدف حماية المستثمرين، كما تم تنفيذ حملات توعوية تخصصية تناولت مواضيع متنوعة مثل تعزيز الثقافة المالية والاستثمارية، والمشاركة في تغطية حملات توعوية خارجية في إطار برنامج التوعية الخليجية المشترك "ملم" التي أطلقتها الهيئات الرقابية بدول مجلس التعاون الخليجي بالتنسيق مع الأمانة العامة لدول المجلس.

الفصل الثاني: تحليل أداء وتطورات أسواق المال في دول مجلس التعاون خلال النصف الأول من العام 2023م

1.2: سوق أبوظبي للأوراق المالية

تراجع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية خلال النصف الأول من العام 2023م ليبلغ 9,550 نقطة بنهاية شهر يونيو، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 6.5% مقارنة مع مستواه بنهاية العام 2022م، وقد تم تسجيل أعلى نقطة له في شهر فبراير 2023م حين بلغ 9,845 نقطة، إلا أنه تراجع في الشهر الذي يليه إلى 9,430 نقطة، وشهد شهر مايو أدنى أداء للمؤشر إذ أنخفض إلى 9,407 نقطة، (شكل رقم 9).

شكل 9: مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية، يناير 2022 – يونيو 2023م

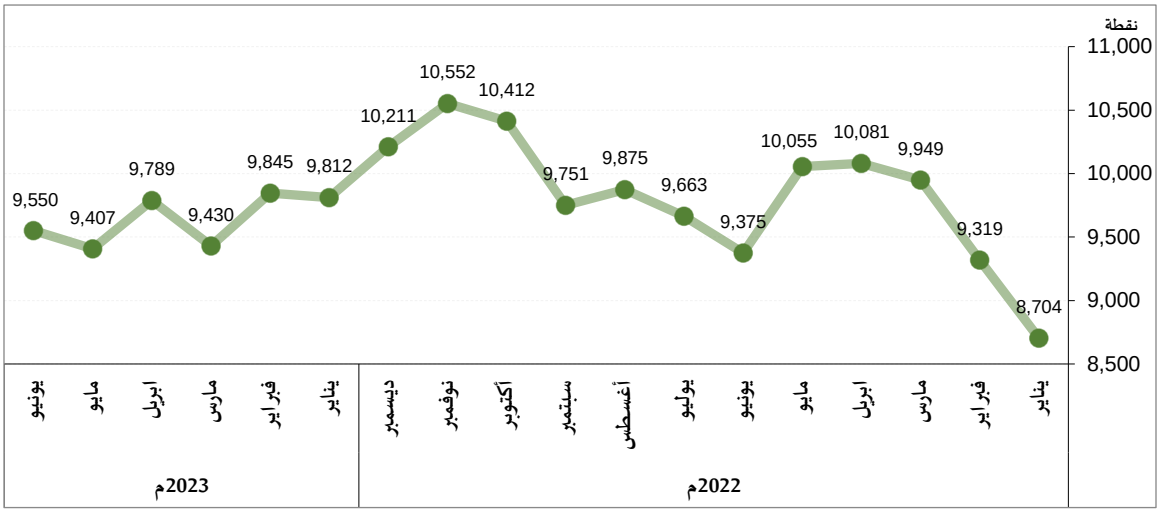

وواصلت القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية نموها الملحوظ، وقد سجلت بنهاية شهر يونيو 2023م ارتفاع بنسبة بلغت 5.8% مقارنةً مع نهاية العام 2022م ، لتصل إلى 756 مليار دولار أمريكي، (شكل 10). وبذلك، بلغ حجم السوق نحو 17.9% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون في النصف الأول من العام 2023م، بعد أن كانت مساهمته 18.2% في العام 2022م.

شكل 10: القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية، 2020 – يونيو 2023م

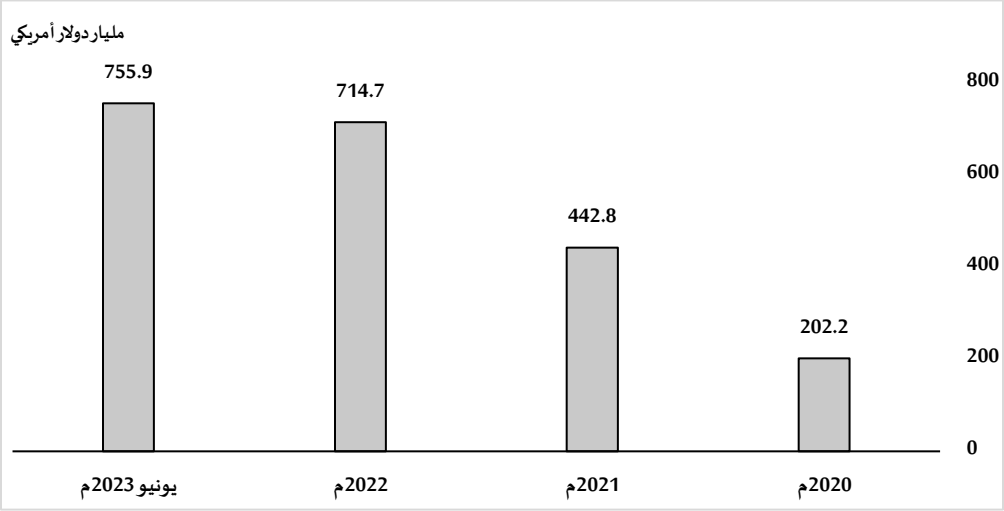

وفيما يتعلق بحجم التداول، فقد انخفض عدد الأسهم المتداولة في النصف الأول من العام 2023م بنسبة 18.2% وبلغ نحو 26.1 مليار سهم مقارنةً مع نحو 31.9 مليار سهم في النصف الأول من العام السابق، وبالتالي تراجعت قيمة الأسهم المتداولة خلال النصف الأول من العام 2023م بنسبة 25% لتبلغ حوالي 40.7 مليار دولار أمريكي مقارنةً مع 54.3 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام السابق، وبلغت قيمة متوسط التداول اليومي في النصف الأول من العام 2023م ما يقارب 328 مليون دولار أمريكي، (شكل 11).

شكل 11: أحجام التداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية، النصف الأول 2022م – النصف الأول 2023م

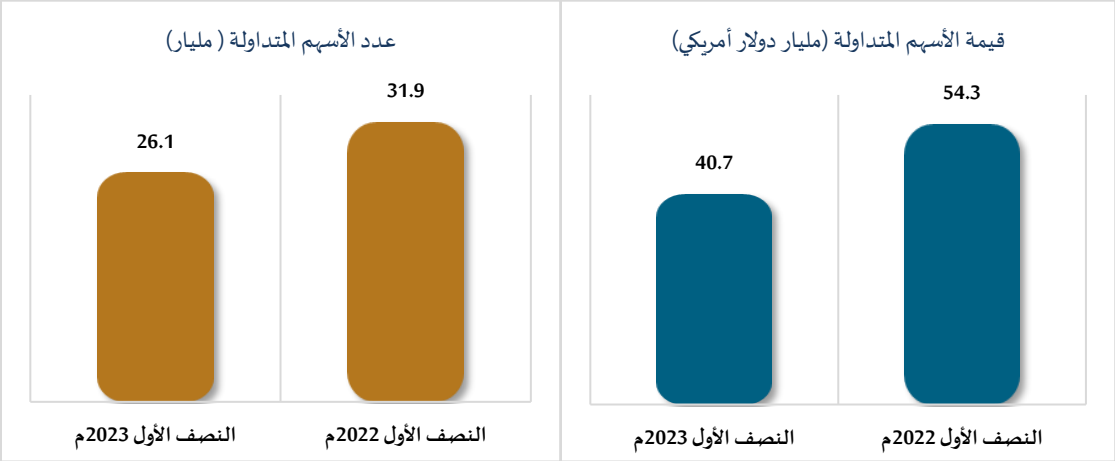

جدول 3: بيانات سوق أبوظبي للأوراق المالية، النصف الأول 2022م – النصف الأول 2023م

البيان		النصف الأول 2022م	النصف الأول 2023م
عدد الشركات المدرجة		85	93
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		77	87
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		542	756
أحجام التداول	قيمة التداول (مليار دولار الأمريكي)	54.3	40.7
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	31.9	26.1
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	434.6	328.0
	معدل دوران السهم (%)	..	..
الإصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	3,042	..
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	853	..
المؤشرات	مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية (نقطة)	9,375	9,550.4
	نسبة التغير في المؤشر (%)	10.4	-6.5
	مضاعف السعر الى العائد (%)	..	..
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية (%)	..	..

2.2: سوق دبي المالي

سجل مؤشر سوق دبي المالي خلال النصف الأول من العام 2023م نمواً ملحوظا بلغت نسبته 13.7% مقارنةً مع مستواه بنهاية العام 2022م، وقد تم تسجيل أعلى نقطة له في شهر يونيو 2023م حين بلغ 3,792 نقطة، (شكل 12).

شكل 12: مؤشر سوق دبي المالي، يناير 2022 – يونيو 2023م

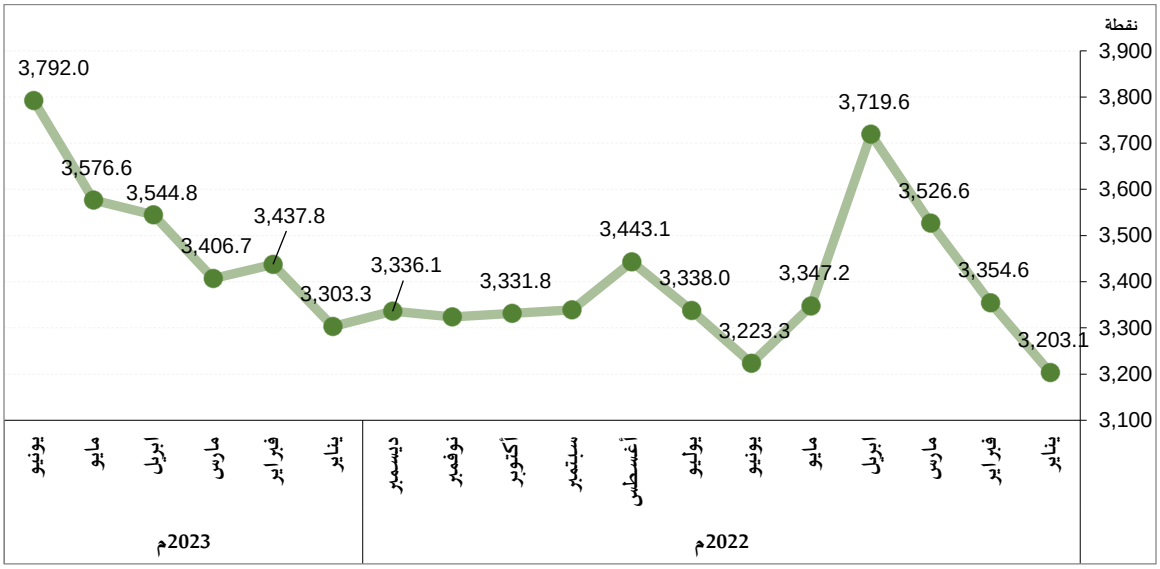

وواصلت القيمة السوقية لسوق دبي المالي نموها الملحوظ، وقد سجلت بنهاية شهر يونيو 2023م ارتفاع بنسبة بلغت 12.3% مقارنةً مع نهاية العام 2022م ، لتصل إلى 178 مليار دولار أمريكي، (شكل 13). وبذلك، شكل حجم السوق نحو 4.2% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون في النصف الأول من العام 2023م، بعد أن كانت مساهمته 4.0% في العام 2022م.

شكل 13: القيمة السوقية لسوق دبي المالي، 2020 – يونيو 2023م

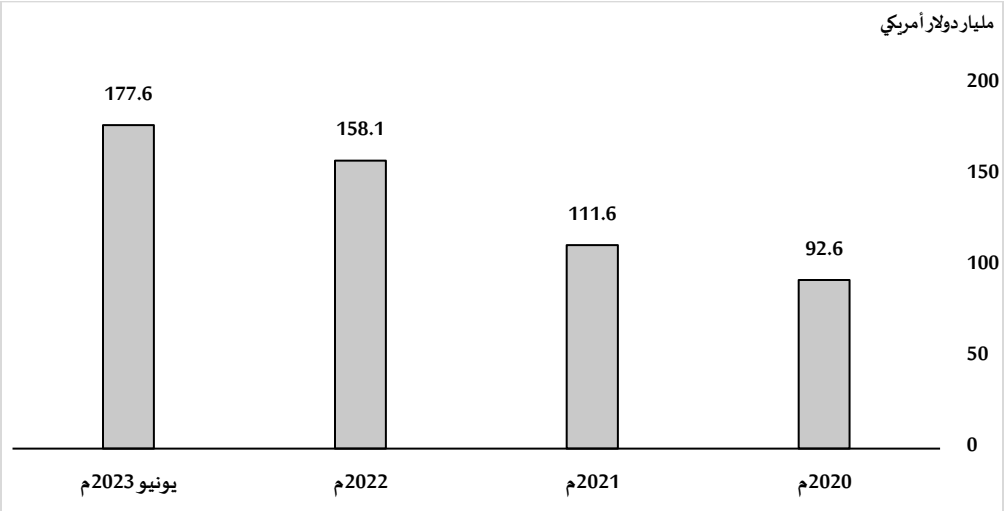

وفيما يتعلق بحجم التداول، ارتفع عدد الأسهم المتداولة في النصف الأول من العام 2023م بنسبة 26.0% وبلغ نحو 24.7 مليار سهم مقارنةً مع نحو 19.6 مليار سهم في النصف الأول من العام السابق. في حين تراجعت قيمة الأسهم المتداولة خلال النصف الأول من العام 2023م بنسبة 7.5% لتبلغ حوالي 12.4 مليار دولار أمريكي مقارنةً مع 13.4 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام السابق، وبلغت قيمة متوسط التداول اليومي في النصف الأول من العام 2023م ما يقارب 100 مليون دولار أمريكي، (شكل 14).

شكل 14: أحجام التداول في سوق دبي المالي، النصف الأول 2022م – النصف الأول 2023م

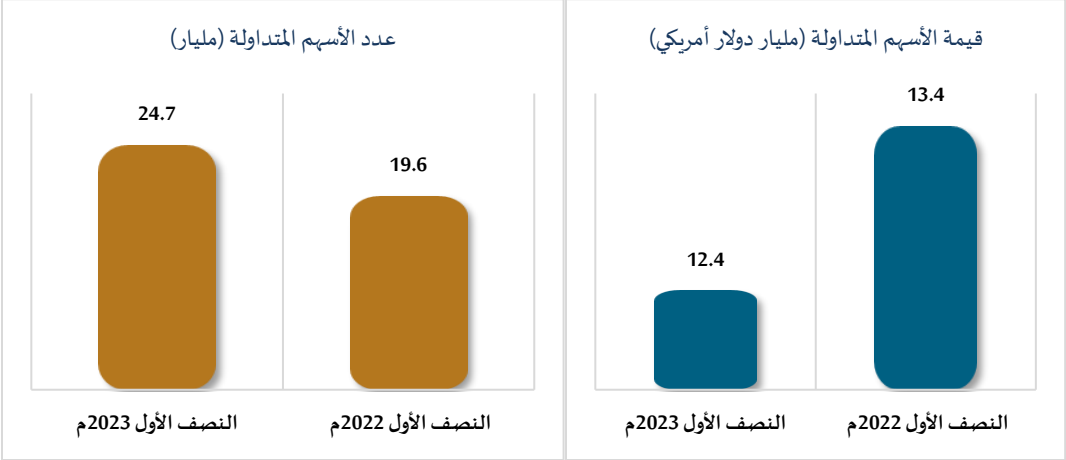

جدول 4: بيانات سوق دبي المالي، النصف الأول 2022م – النصف الأول 2023م

البيان		النصف الأول 2022م	النصف الأول 2023م
عدد الشركات المدرجة		64	62
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		57	59
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		143	178
أحجام التداول	قيمة التداول (مليار دولار الأمريكي)	13.4	12.4
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	19.6	24.7
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	107.5	99.9
	معدل دوران السهم (%)	..	..
الإصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليار)	3.6	..
	قيمة الإكتتاب (مليار دولار أمريكي)	1.1	..
المؤشرات	مؤشر سوق دبي المالي (نقطة)	3,223.3	3,792.0
	نسبة التغير في المؤشر (%)	0.9	13.7
	مضاعف السعر الى العائد (%)	10.9	11.6
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية (%)	1.2	1.4

التطورات ذات العلاقة بنشاط أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة

التطورات التشريعية خلال النصف الأول 2023م

شملت التطورات التشريعية التي شهدتها أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة خلال النصف الأول 2023م إصدار مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع مجموعة من القرارات كالتالي:

1. قرار رقم (01 /ر.م) لسنة 2023م بشأن تنظيم صناديق الاستثمار.
2. قرار رقم (02 / ر. م) لسنة 2023م بشأن تعديل كتيب القواعد الخاص بالأنشطة المالية المُعتمد بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (13) لسنة 2021م.
3. قرار رقم (03/ ر. م) لسنة 2023م بشأن تعديل قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (32/ر.م) لسنة 2018م بشأن رسوم الخدمات الفنية المستحقة للهيئة.
4. قرار رقم (04 / ر. م) لسنة 2023م بشأن آليات توفيق الأوضاع لترويج وحدات الصندوق الأجنبي داخل الدولة.
5. قرار رقم (05 / ر. م) لسنة 2023م بشأن تسجيل الأوراق المالية لغرض الإدراج.
6. قرار رقم (06/ ر. م) لسنة 2023م بتعديل قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (9/ر.م) لسنة 2017م بشأن ضوابط نشر التحذيرات.
7. قرار رقم (07 / ر. م) لسنة 2023م بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (11) لسنة 2015م بشأن تنظيم أعمال التقاص في سوق السلع.
8. قرار رقم (08/ر.م) لسنة 2023م بشأن عقد اجتماعات الجمعيات العمومية بواسطة وسائل التقنية الحديثة للحضور عن بعد.
9. الاعتراف بشهادات العهدة- منتج الذهب Trust Certificate- Gold product كورقة مالية أجنبية.
10. قرار رقم (16/ر.م) لسنة 2023م بشأن تعديل النظام الخاص بعمل السوق وقرار تنظيم نشاط الإيداع المركزي وكتيب القواعد الخاص بالأنشطة المالية.
11. قرار رقم (17/ر.م) لسنة 2023م بشأن تعديل قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (32/ر.م) لسنة 2018م بشأن رسوم الخدمات الفنية المستحقة للهيئة.
12. قرار رقم (18/ ر. م) لسنة 2023م بشأن المبلغ السنوي المقطوع المحصّل من الأسواق المالية لصالح الهيئة.
13. قرار رقم (20/ ر. م) لسنة 2023م بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (3/ر) لسنة 2001م في شأن النظام الخاص بعمل السوق.
14. قرار رقم (21/ ر. م) لسنة 2023م بشأن تنظيم السندات والصكوك الخضراء والمرتبطة بالإستدامة.
15. قرار رقم (22/ ر. م) لسنة 2023م بشأن تنظيم عمليات التوريق.
16. قرار رقم (23 / ر. م) لسنة 2023م بشأن تعديل كتيب القواعد الخاص بالأنشطة المالية المُعتمد بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (13) لسنة 2021م.
17. قرار رقم (26 / ر. م) لسنة 2023م بشأن تنظيم مشغل منصة الأصول الافتراضية.

18. قرار رقم (27 / ر. م) لسنة 2023م بشأن تعديل كتيب القواعد الخاص بالأنشطة المالية المُعتمد بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (13) لسنة 2021م.

19. قرار رقم (28/ ر. م) لسنة 2023م بشأن تعديل قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (04 / ر. م) لسنة 2023م الخاص بآليات توفيق الأوضاع لترويج وحدات الصندوق الأجنبي داخل الدولة.

20. قرار رقم (29/ ر. م) لسنة 2023م الاعفاء من رسوم تسجيل السندات والصكوك الخضراء المرتبطة بالاستدامة للعام 2023م.

التطورات في الالتزام بالحوكمة خلال النصف الأول 2023م

إلتزمت الشركات المساهمة المحلية المدرجة بالافصاح عن التقرير المتكامل والذي يتضمن التالي:

أ. تقرير مجلس الإدارة.

ب. تقرير مدقق الحسابات.

ج. البيانات المالية السنوية وايضاحاتها.

د. تقرير الحوكمة.

هـ. تقرير الاستدامة.

و. تقرير لجنة الرقابة الشرعية إن وجد.

وجاري العمل على تعديل بعض المواد الخاصة بدليل الحوكمة، حيث قامت الهيئة بإجراء public consultation و التعديلات في مراحلها النهائية.

التطورات في مجال الإفصاح خلال النصف الأول 2023م.

بلغت نسب إفصاح الشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة في أسواق الدولة المالية كما يلي :

- (96.7%) البيانات المالية السنوية الأولية للعام 2022م.
- (94.4%) البيانات المالية السنوية المدققة للعام 2022م.
- (94.4%) البيانات المالية المراجعة للربع الأول من العام 2023م.

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال النصف الأول 2023م.

تم توقيع مذكرات تفاهم مع:

1- صندوق أبوظبي للاكتتابات في 8 مارس 2023م.

2- سلطة أستانا للخدمات المالية في 1 يونيو 2023م.

وشاركت الهيئة في الفعاليات الخارجية التالية:

1- المشاركة في الاجتماع السادس والعشرين للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (او من يعادلهم) بدول المجلس والذي عقد بتاريخ 14 مارس 2023م بسلطنة عُمان.

2- المشاركة في الاجتماع السابع عشر لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية والذي عقد بتاريخ 1 مايو 2023م بالرياض - المملكة العربية السعودية.
3- المشاركة في اجتماع الجمعية العمومية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - أيوفي والذي عقد بتاريخ 8 مايو 2023م عبر تقنية الاتصال المرئي.
4- المشاركة في الاجتماع المرئي للجنة افريقيا والشرق الاوسط AMERC التابعة لمنظمة الأيوسكو في 10 مايو 2023م.
5- المشاركة في الاجتماع السنوي الثامن والأربعون للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية – الأيوسكو، والذي عقد في مدينة بانكوك عاصمة مملكة تايلاند خلال الفترة من 13-16 يونيو 2023م.

التطورات في مجال توعية الجمهور خلال النصف الأول 2023م.

أبرز ما تم إنجازه في مجال التوعية خلال النصف الأول من العام 2023م:

- ✓ اطلاق حملة توعوية بعنوان "الحملة الوطنية لمواجهة الأنشطة المالية الغير مرخصة."
- ✓ المشاركة في أنشطة برنامج التوعية الاستثمارية الخليجي "ملم" التي أطلقتها الهيئات الرقابية بدول مجلس التعاون الخليجي بالتنسيق مع الأمانة العامة لدول المجلس.
- ✓ إصدار التقرير السنوي للهيئة عن العام 2022م.
- ✓ المشاركة في تنظيم ورشة عمل بعنوان 'استراتيجيات التحول الرّقمي في المؤسسات المالية الإسلامية' بالتعاون مع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
- ✓ المشاركة في تنظيم ورشة توعوية حول "التزامات الشركات لإجراءات مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" مخصصة للشركات المالية المرخصة.
- ✓ تنظيم ورشة لاستعراض مشروع قرار تنظيم التصريحات المتعلقة بالسوق بحضور صانعي المحتوى الاقتصادي.
- ✓ تنظيم ورشة لاستعراض تنظيم المشاريع التحولية (نظام التوريق ونظام الصكوك الخضراء).

3.2: بورصة البحرين

سجل مؤشر بورصة البحرين خلال النصف الأول من العام 2023م نمواً بنسبة بلغت 3.3% مقارنةً مع مستواه بنهاية العام 2022م، وقد تم تسجيل أعلى نقطة له في شهر مايو 2023م حين بلغ 1,964 نقطة، وشهد شهر مارس أدنى أداء للمؤشر إذ أنخفض إلى 1,887 نقطة، (شكل رقم 15).

شكل 15: مؤشر بورصة البحرين، يناير 2022 – يونيو 2023م

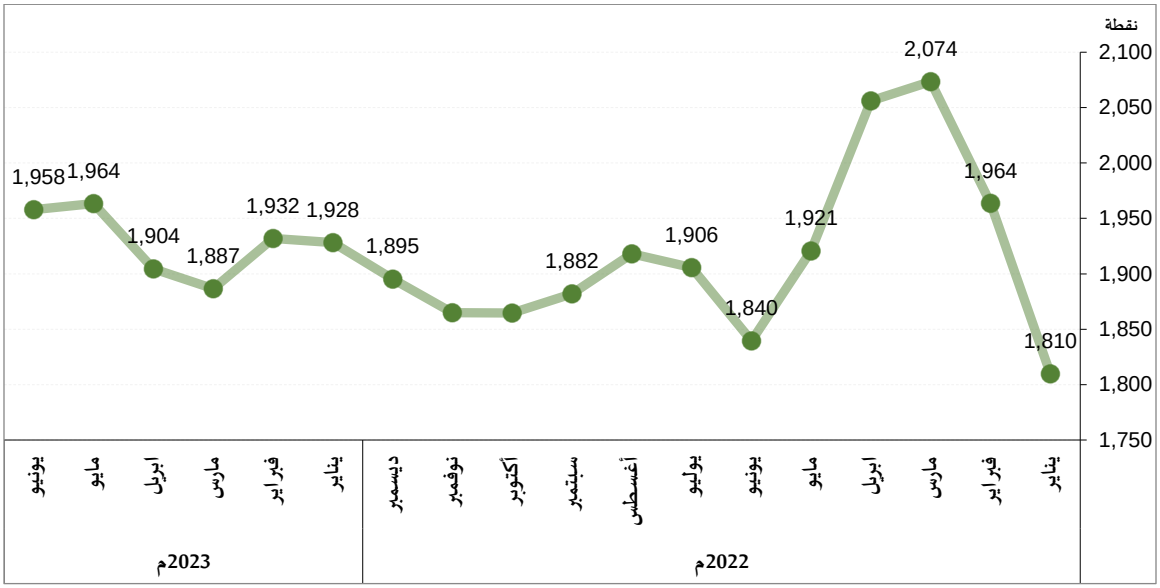

وانخفضت القيمة السوقية لبورصة البحرين بشكل ملحوظ، وقد سجلت بنهاية شهر يونيو 2023م تراجعاً بنسبة بلغت -32.6% مقارنةً مع نهاية العام 2022م، لتصل إلى 20.4 مليار دولار أمريكي، (شكل 16). وبذلك، شكل حجم السوق نحو 0.5% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون في النصف الأول من العام 2023م، بعد أن كانت مساهمته 0.8% في العام 2022م.

شكل 16: القيمة السوقية لبورصة البحرين، 2020 – يونيو 2023م

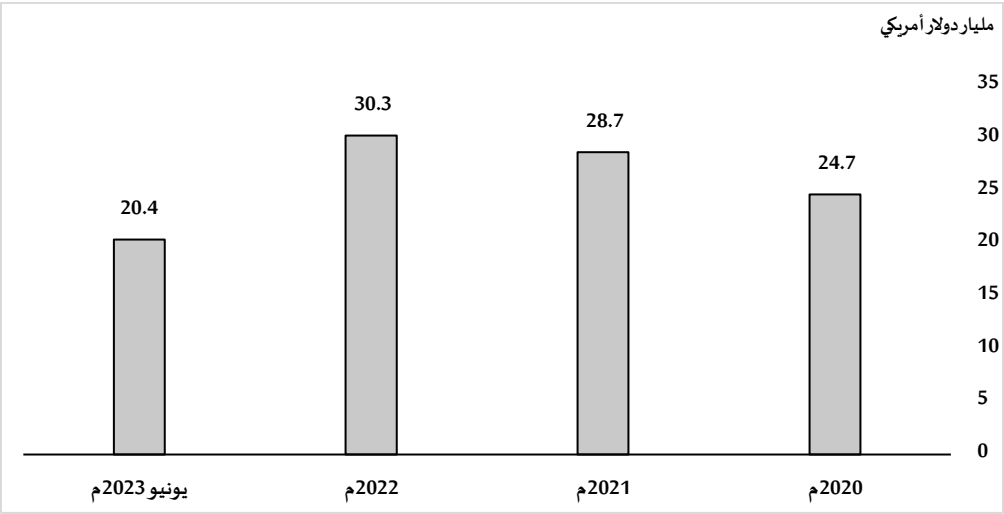

وفيما يتعلق بحجم التداول، فقد ارتفعت عدد الأسهم المتداولة في النصف الأول من العام 2023م بنسبة 34.7% وبلغ نحو 442 مليون سهم مقارنةً مع نحو 328 مليار سهم في النصف الأول من العام السابق. وكذلك ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة خلال النصف الأول من العام 2023م بنسبة 16.2% لتبلغ حوالي 316 مليون دولار أمريكي مقارنةً مع 272 مليون دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام السابق، وبلغت قيمة متوسط التداول اليومي في النصف الأول من العام 2023م ما يقارب 2.6 مليون دولار أمريكي، (شكل 17).

شكل 17: أحجام التداول في بورصة البحرين، النصف الأول 2022م – النصف الأول 2023م

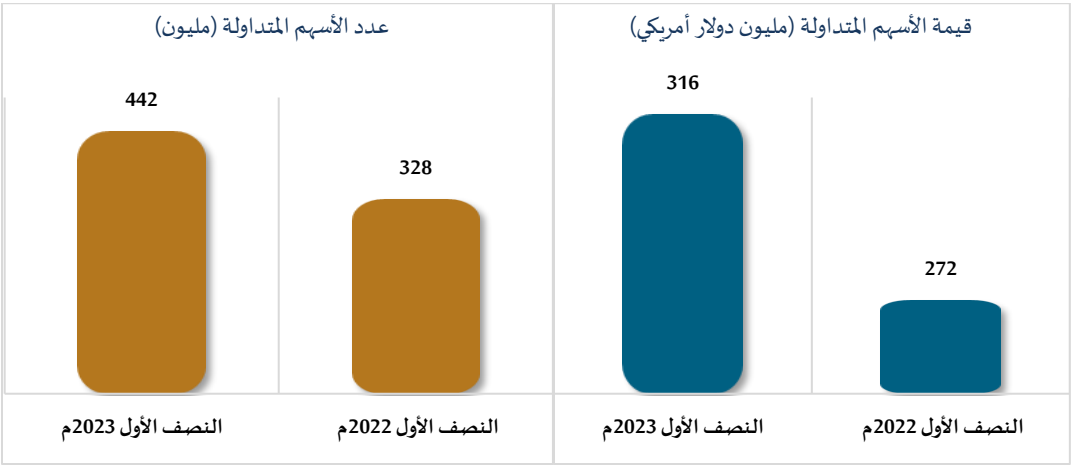

جدول 5: بيانات بورصة البحرين، النصف الأول 2022م – النصف الأول 2023م

البيان		النصف الأول 2022م	النصف الأول 2023م
عدد الشركات المدرجة		42	42
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		42	42
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		29.4	20.4
أحجام التداول	قيمة التداول (مليون دولار الأمريكي)	272	316
	عدد الأسهم المتداولة (مليون)	328	442
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	4.4	2.6
	معدل دوران السهم (%)	0.4	0.5
الإصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	..	..
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	..	..
المؤشرات	مؤشر بورصة البحرين (نقطة)	1,839.6	1,957.9
	نسبة التغير في المؤشر (%)	2.4	3.3
	مضاعف السعر الى العائد (%)	10.2	8.7
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية (%)	1.2	1.1

التطورات ذات العلاقة بنشاط السوق

التطورات التشريعية خلال النصف الأول 2023م

قام مصرف البحرين المركزي في يناير 2023م، باضافة مادة في الفصل الخاص بمكافحة غسل الأموال والجرائم المالية (Anti-Money Laundering and Combating Financial Crime ("AML") Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف. وتوجب المادة على المرخص لهم بسوق رأس المال الإبلاغ عن أي أصول مجمدة أو أي أصول تم اتخاذ اجراءات بحقها وفقًا لمتطلبات الحظر التابعة لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك محاولات إجراء المعاملات.

وتم إصدار ورقة استشارية في يناير 2023م، وذلك بخصوص إصدار لائحة بتحديد أنواع الأوراق المالية التي يجوز طرحها للتداول وأساليب إصدارها والتعامل فيها، وذلك لتضمين أنواع الأوراق المالية التي يجوز إصدارها وطرحها للتداول وأساليب إصدارها والتعامل فيها.

وكذلك تم إصدار ورقة استشارية في مايو 2023م، وذلك بخصوص إصدار لائحة بشأن قواعد وإجراءات الاندماج والاستحواذ على أسهم الشركات المساهمة المدرجة في أسواق الاوراق المالية المرخص لها من قبل مصرف البحرين المركزي.

وأيضا أصدر مصرف البحرين المركزي ورقة استشارية في يونيو 2023م وذلك بشأن التعديلات على الفصل الخاص بمكافحة غسل الأموال والجرائم المالية (Anti-Money Laundering and Combating Financial Crime ("AML") Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف بما يتماشى مع التوصية 17 من مجموعة العمل المالي (FATF) بخصوص الاعتماد على الأطراف الثالثة.

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال النصف الأول 2023م

شارك المصرف في المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) في بانكوك، تايلاند والذي امتدت فعالياته وورش العمل الخاصة به على مدى الفترة 13 الى 15 يونيو 2023م، لمناقشة ومعالجة القضايا التي تواجه الجهات الرقابية للأسواق المالية من حول العالم.

التطورات في مجال توعية الجمهور خلال النصف الأول 2023م

عملاً بالقرارات التي تم التوصل إليها من قبل لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي، شارك أعضاء من قسم البحوث وحماية المستثمر في فريق حملة برنامج التوعية الخليجي "ملم" و الذي أقام حملة توعوية في الربع الثاني من عام 2023م بعنوان الاستثمار وحماية المستثمر، تم نشر محتواها عبر منصات التواصل الاجتماعي التابعة لمصرف البحرين المركزي.

4.2: السوق المالية السعودية

سجل مؤشر السوق المالية السعودية خلال النصف الأول من العام 2023م نمواً بنسبة بلغت 9.4% مقارنةً مع مستواه بنهاية العام 2022م، وقد شهد شهر فبراير أدنى أداء للمؤشر إذ أنخفض إلى 10,103 نقطة، إلا أن المؤشر عاود الارتفاع في الأشهر اللاحقة من منتصف العام 2023م ليبلغ بنهاية يونيو 11,459 نقطة، (شكل 18).

شكل 18: مؤشر السوق المالية السعودية، يناير 2022 – يونيو 2023م

وكذلك شهدت القيمة السوقية للسوق المالية السعودية في النصف الأول من العام 2023م نمواً بنسبة 10.4% مقارنةً مع نهاية العام 2022م، لتصل إلى ما يقارب 2.9 تريليون دولار أمريكي، (شكل 19). وشكل حجم السوق نحو 68.9% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون في النصف الأول من العام 2023م، بعد أن كانت مساهمته 67.2% في العام 2022م.

شكل 19: القيمة السوقية للسوق المالية السعودية، 2020 – يونيو 2023م

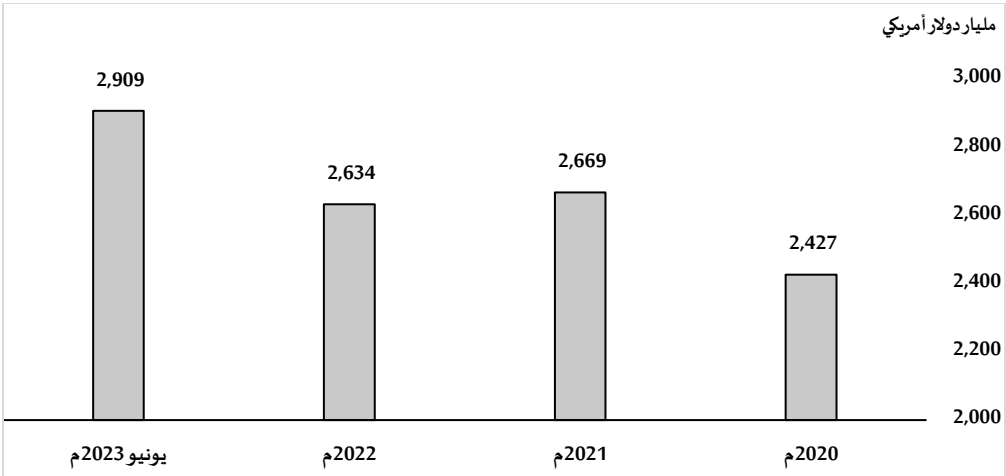

وفيما يتعلق بحجم التداول، فقد ارتفع عدد الأسهم المتداولة في النصف الأول من العام 2023م بنسبة بلغت 31.2% وبلغ نحو 33.2 مليار سهم مقارنةً مع نحو 25.3 مليار سهم في النصف الأول من العام السابق، في حين تراجعت قيمة الأسهم المتداولة خلال النصف الأول من العام 2023م بنسبة 42.6% لتبلغ حوالي 159 مليار دولار أمريكي مقارنةً مع 277 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام السابق، وبلغت قيمة متوسط التداول اليومي في النصف الأول من العام 2023م ما يقارب 1.3 مليار دولار أمريكي، (شكل 20).

شكل 20: أحجام التداول في السوق المالية السعودية، النصف الأول 2022م – النصف الأول 2023م

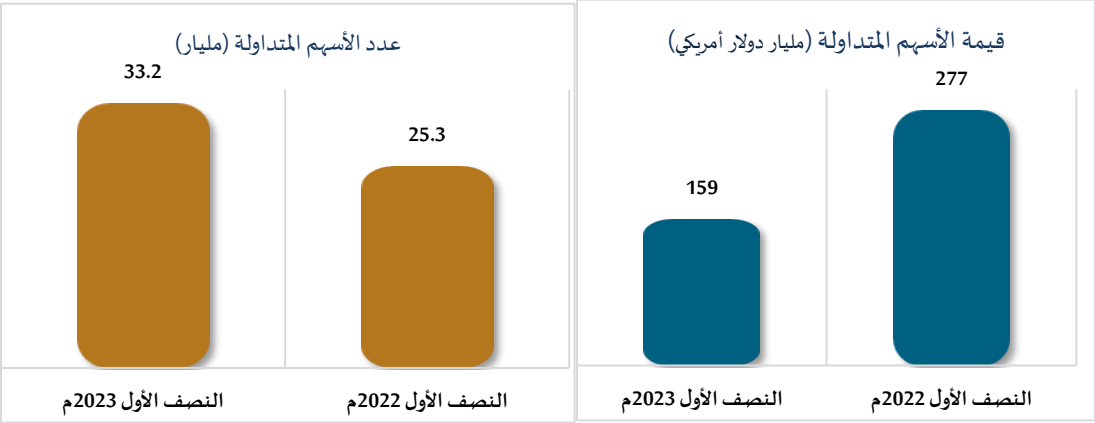

جدول 6: بيانات السوق المالية السعودية، النصف الأول 2022م – النصف الأول 2023م

البيان		النصف الأول 2022م	النصف الأول 2023م
عدد الشركات المدرجة		215	228
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		207	221
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		3,052	2,909
أحجام التداول	قيمة التداول (مليار دولار الأمريكي)	277	159
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	25.3	33.2
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	2,232	1,333
	معدل دوران السهم (%)	0.5	0.3
الإصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	163	64
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	3,772	763
المؤشرات	مؤشر السوق المالية السعودية	11,523	11,459
	نسبة التغير في المؤشر (%)	2.1	9.4
	مضاعف السعر الى العائد (%)	17.7	14.5
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية (%)	4.3	3.6

التطورات ذات العلاقة بنشاط السوق

التطورات التنظيمية خلال النصف الأول 2023م

تم خلال النصف الأول 2023م اتخاذ عدد من التدابير والإجراءات التي هدفت إلى تعزيز الإطار التنظيمي لسوق المال وأبرزها:

1. بهدف تحفيز الاستثمار الأجنبي ورفع جاذبية وكفاءة السوق المالية وتعزيز تنافسيتها محلياً ودولياً "هيئة السوق المالية" تعتمد القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية: اعتمدت هيئة السوق المالية القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية، وتعليمات الحسابات الاستثمارية المعدّلة، وتعديل اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها، ليعمل بها ابتداءً من تاريخ نشرها. وجاء اعتماد تلك القواعد والتعليمات وقائمة المصطلحات، لتطوير الأحكام المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية، وتيسير الاطلاع على الأطر التنظيمية المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية من خلال جمع الأحكام المنظمة لذلك في وثيقة تنظيمية واحدة، بالإضافة إلى تسهيل إجراءات دخول المستثمرين الأجانب للسوق المالية السعودية.
2. هيئة السوق المالية تلغي حصتها من عمولة تداول الصكوك والسندات: أعلنت هيئة السوق المالية إلغاء حصتها من عمولة تداول الصكوك والسندات ابتداء من مايو 2023م. وأكدت الهيئة أن عملية الإلغاء جاءت بهدف تخفيض التكاليف على المتعاملين في السوق بما يخدم تعزيز السيولة وزيادة تنافسية السوق المحلية، وتوسيع قاعدة المستثمرين المحليين في إصدارات الدين الحكومي، ما يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030 والمرتبطة بتطوير القطاع المالي المتمثلة في نمو وتنويع الاقتصاد، وإيجاد سوق رأس مال متقدمة.
3. اعتماد اللوائح التنفيذية لنظام الشركات الجديد الخاصة بشركات المساهمة المدرجة: اعتمد مجلس هيئة السوق المالية اللوائح التنفيذية لنظام الشركات الجديد الخاصة بشركات المساهمة المدرجة، على أن يُعمل بها من تاريخ 1444/06/26هـ الموافق 2023/01/19م. وجاء اعتماد اللوائح تنفيذاً لنظام الشركات الجديد، واستناداً إلى الصلاحية التي منحها النظام للهيئة في تنظيم المسائل والموضوعات المتعلقة بالشركات المدرجة في السوق المالية والتي نص عليها النظام الجديد، كما تأتي هذه اللوائح في سياق دور الهيئة في تنظيم السوق المالية وتطويرها والمساهمة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية من خلال تعزيز الثقة ورفع مستوى الحوكمة في السوق المالية، وتهدف إلى بيان الأحكام اللازمة لتنفيذ أحكام النظام بما يُسهم في تحقيق أهدافه. وشمل قرار مجلس الهيئة اعتماد تعديل ستة لوائح تنفيذية صادرة عن الهيئة، وهي: اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة، ولائحة حوكمة الشركات، ولائحة الاندماج والاستحواذ،

وقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، والإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها، وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها؛ والتي روعي فيها بيان الأحكام اللازمة لتنفيذ أحكام النظام بالإضافة إلى إجراء التعديلات اللازمة بما يتواءم مع أحكامه.

التطورات في مجال الإشراف والرقابة خلال النصف الأول 2023م

اعتماد قواعد الكفاية المالية المعدّلة: اعتمد مجلس هيئة السوق المالية قواعد الكفاية المالية المعدّلة، ليُعمل بها ابتداءً من تاريخ 10/ 09/ 1444هـ الموافق 01 / 04/ 2023م. وجاءت التعديلات بهدف تعزيز استقرار مؤسسات السوق المالية، مما يعزز من ثقة المشاركين في السوق المالية، ويسهم في إيجاد بيئة استثمار جاذبة تدعم نمو الاقتصاد الوطني. كما يأتي تعديل قواعد الكفاية المالية في ظل حرص الهيئة منذ نشأتها على التنظيم والتطوير المستمر للجهات الخاضعة لإشرافها والتي تزاول أعمال الأوراق المالية، وتعزيز الإجراءات الرقابية ومستوى الكفاية المالية لتلك الجهات، ورفع كفاءة إدارة موارد تلك المؤسسات لتقديم خدمات أفضل إلى عملائها تماشيا مع أفضل الممارسات العالمية.

وتتمثل أبرز العناصر الرئيسة للتعديلات في تحديث متطلبات الكفاية المالية لممارسة أعمال الأوراق المالية، بما في ذلك تحديث المتطلبات المتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر التركز.

كما تشمل أبرز العناصر الرئيسة للتعديلات تحديث منهجية احتساب الحد الأدنى لكفاية رأس المال، وتيسير متطلبات الكفاية المالية لأنشطة إدارة الاستثمارات والترتيب وتقديم المشورة بما يتناسب مع طبيعة تلك الأنشطة، لتكون متطلبات الكفاية المالية لتلك الأنشطة مبنية على النفقات.

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال النصف الأول 2023م

1- استضافت هيئة السوق المالية الاجتماع السنوي السابع عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، يوم الإثنين الموافق 11 شوال 1444هـ (01 مايو 2023م) في مدينة الرياض، وشهد الاجتماع مشاركة أصحاب المعالي والسعادة ممثلي الهيئات الأعضاء في مجلس الاتحاد. وخلال الاجتماع، تسلمت هيئة السوق المالية رئاسة الاتحاد للدورة السابعة عشر، من الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عُمان الشقيقة.

2- المملكة تواصل تحقيق التقدم في مؤشرات التنافسية المرتبطة بالسوق المالية لعام 2023: واصلت المملكة العربية السعودية تقدمها في مؤشرات التنافسية المرتبطة بالسوق المالية محققة المركز الثالث بين الدول الأكثر تنافسية على مستوى دول العشرين(G20) ، وفقاً للكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن مركز التنافسية التابع لمعهد التنمية الإدارية (IMD) لعام 2023، إذ قفزت سبع مراتب عن مركزها الذي حققته عام 2022م.

ووفقا للتقرير، فقد احتلت المملكة المركز الأول في مجالس الإدارات على مستوى دول العشرين، والمركز الثاني في مؤشر الأسواق المالية، ومؤشر رسملة سوق الأسهم (نسبة من الناتج المحلي)، ومؤشر حقوق المساهمين، ومؤشر

رأس المال الجريء، فيما جاءت ثالثاً في مؤشر السوق المالية، وخامسة في مؤشر أسواق الأسهم (توفير التمويل للشركات) بين دول المجموعة.

كما حققت المملكة المركز الثالث على مستوى دول العالم في مؤشر رسملة سوق الأسهم (نسبة من الناتج المحلي) متفوقة على اليابان والهند وألمانيا والمملكة المتحدة والصين والولايات المتحدة الأمريكية، وهو نفس المركز الذي حققته في مؤشر رأس المال الجريء والذي تفوقت فيه على الهند والمملكة المتحدة وألمانيا واليابان والصين، أما في مؤشر السوق المالية (نسبة التغيير في المؤشر) فقد جاءت المملكة في المركز الخامس متفوقة على الهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين وألمانيا والمملكة المتحدة.

التطورات في مجال توعية الجمهور خلال النصف الأول من عام 2023

إنطلاقاً من دور الهيئة في تعزيز الثقافة المالية والاستثمارية لدى فئة طلبة الجامعات، نظمت الهيئة 15 لقاءً جامعياً بالتعاون مع عدد من الجامعات في المملكة في النصف الأول من العام الجاري. وقد حضر الطلبة من الجامعات الآتية: جامعة الملك سعود، وجامعة القصيم، وجامعة شقراء، وجامعة الأمير سلطان، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وغيرها. وعُقدت هذه اللقاءات في مقر هيئة السوق المالية الرئيس وكذلك بشكل افتراضي (عن بعد).
وتُعدّ هذه اللقاءات ضمن مبادرات برنامج " ثمين " التوعوي التابع لهيئة السوق المالية والذي يهدف إلى تعزيز الثقافة المالية والاستثمارية لدى عدة فئات مستهدفة ومن ضمنها طلبة الجامعات. وقد لاقت هذه اللقاءات إقبالاً كبيراً من الطلاب والطالبات في مختلف التخصصات، كتخصص القانون، والمالية، والمحاسبة.

5.2: بورصة مسقط

تراجع مؤشر بورصة مسقط خلال النصف الأول من العام 2023م ليبلغ 4,768 نقطة بنهاية شهر يونيو، مسجلاً انخفاضاً بنسبة -1.8% مقارنة مع مستواه بنهاية العام 2022م، وقد تم تسجيل أعلى نقطة له في شهر مارس 2023م حين بلغ 4,863 نقطة، إلا أنه تراجع في الشهرين التاليين، حيث شهد شهر مايو أدنى أداء للمؤشر إذ أنخفض إلى 4,626 نقطة، (شكل رقم 21).

شكل 21: مؤشر بورصة مسقط، يناير 2022 – يونيو 2023م

وارتفعت القيمة السوقية لبورصة مسقط في النصف الأول من العام 2023م بنسبة طفيفة بلغت 0.8% مقارنةً مع نهاية العام 2022م، لتصل إلى 62.2 مليار دولار أمريكي، (شكل 22). وشكلت القيمة السوقية لبورصة مسقط نحو 1.5% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون في النصف الأول من العام 2023م، بعد أن كانت مساهمتها 1.6% في العام 2022م.

شكل 22: القيمة السوقية لبورصة مسقط، 2020 – يونيو 2023م

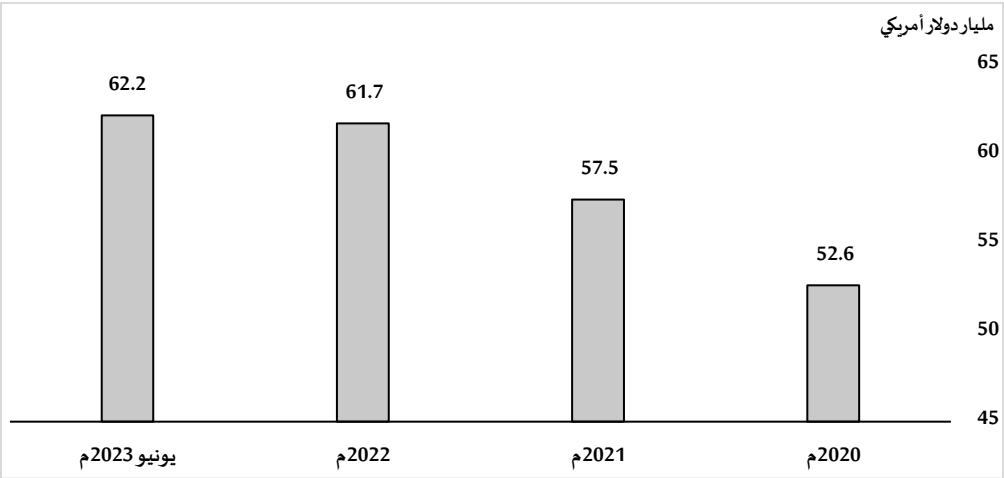

وفيما يتعلق بحجم التداول، فقد انخفض عدد الأسهم المتداولة في النصف الأول من العام 2023م بنسبة 48.1% وبلغ نحو 1.4 مليار سهم مقارنةً مع نحو 2.7 مليار سهم في النصف الأول من العام السابق، وكذلك تراجعت قيمة الأسهم المتداولة خلال النصف الأول من العام 2023م بنسبة 28.6% لتبلغ حوالي مليار دولار أمريكي مقارنةً مع 1.4 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام السابق، وبلغت قيمة متوسط التداول اليومي في النصف الأول من العام 2023م ما يقارب 9.1 مليون دولار أمريكي، (شكل 23).

شكل 23: أحجام التداول في بورصة مسقط، النصف الأول 2022م – النصف الأول 2023م

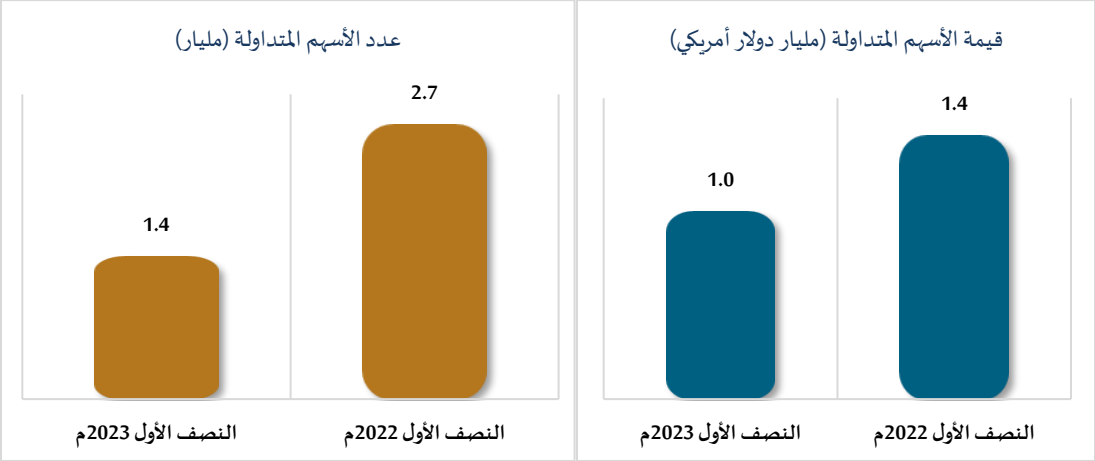

جدول 7: بيانات بورصة مسقط، النصف الأول 2022م – النصف الأول 2023م

البيان		النصف الأول 2022م	النصف الأول 2023م
عدد الشركات المدرجة		110	109
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		110	109
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		58	62
أحجام التداول	قيمة التداول (مليار دولار الأمريكي)	1.4	1.0
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	2.7	1.4
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	12.0	9.1
	معدل دوران السهم (%)	7.2	4.3
الإصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	309	377
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	35.6	94.0
المؤشرات	مؤشر بورصة مسقط (نقطة)	4,123	4,768
	نسبة التغير في المؤشر (%)	-0.2	-1.8
	مضاعف السعر الى العائد (%)	11.9	16.0
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية (%)	0.8	1.1

التطورات ذات العلاقة بنشاط السوق

التطورات التشريعية خلال النصف الأول 2023م

شملت التطورات التشريعية خلال النصف الأول 2023م التوجهات السامية بإيقاف الضريبة على توزيعات أرباح الأسهم والفوائد على عوائد الصكوك والسندات للمستثمر الأجنبي، وذلك من أجل توفير كل العوامل التي تعزز بيئة الاستثمار وتجعل بورصة مسقط وجهة استثمارية جاذبة ومستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي يساهم في تنشيط حركة التداول في البورصة.

وكذلك قامت الهيئة العامة لسوق المال بإصدار القرار رقم (35/ 2023) بشأن تعليمات تسجيل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية وتطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وذلك في إطار سعيها الدؤوب إلى تعزيز منظومة الحماية من أي ممارسات ترتبط بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وضمان سلامة الاقتصاد الوطني من تلك الممارسات في ظل تنوع الخيارات الاستثمارية بما فيها الاستثمار في الأصول الافتراضية في سلطنة عُمان،حيث تعد هذه التعليمات خطوة أولى تمهد لإصدار الإطار التشريعي المنظم لإجراءات الترخيص والإشراف والرقابة على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية في سلطنة عُمان والذي تعكف الهيئة على إعداده حاليا بالتعاون مع أحد بيوت الخبرة المختصة.

التطورات التنظيمية خلال النصف الأول 2023م

اختتمت الهيئة العامة لسوق المال بالتعاون مع رابطة الالتزام الدولي-International-Compliance-Association (ICA) برنامج الشهادة الدولية المتقدمة في مكافحة غسل الأموال والتي تستهدف موظفي مسؤول الالتزام ومن في حكمهم بالشركات الخاضعة لرقابة الهيئة في قطاعي سوق المال والتأمين جاء هذا البرنامج استمراراً للجهود التي تبذلها الهيئة الرامية لتعزيز منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للقطاعات الخاضعة لرقابتها و إيماناً منها وإدراكاً من الشركات بضرورة التزام المؤسسات المالية بتنفيذ برامج تدريبية لموظفيها.

وأعلنت الهيئة العامة لسوق المال عن خطط لوضع إطار رقابي واشرافي جديد لتنظيم الأصول الافتراضية وتنظيم وترخيص مقدمي خدمات الأصول الافتراضية. وتأتي الخطوة ضمن الاعتراف المتزايد من قبل سلطنة عمان والمقاربة الاستباقية للهيئة بأهمية تطوير قطاع الأصول الرقمية والتقنية المالية في سلطنة عُمان.

التطورات في مجال الإشراف والرقابة خلال النصف الأول 2023م

بهدف تعزيز الثقة بين الشركات والمساهمين وخلق بيئة استثمارية جاذبة أصدرت الهيئة العامة لسوق المال قراراً بتحديد ضوابط التفاعل بين الشركات المساهمة العامة ووسائل الإعلام والمستثمرين والمحللين، يتيح هذا القرار مبدأ تكافؤ الفرص للجميع ودعم العلاقة بين أطراف العملية الاستثمارية، الأمر الذي سينعكس إيجابًا على السوق، ويعالج السلبيات التي قد تكون سببًا في انسحاب المستثمر المحلي والأجنبي من السوق

وأعلنت الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عُمان، وهي الجهة الرقابية على قطاعي سوق المال والتأمين، آنفًا عن خططها لوضع إطار رقابي جديد للأصول الافتراضية ولمقدمي الخدمات الافتراضية، إذ تُمثل هذه الخطوة نهجًا استباقيًا تتبناه الهيئة في سبيل تطوير الأصول الافتراضية وقطاع التقنية المالية (Fintech) في عُمان.

التطورات في مجال الإفصاح خلال النصف الأول 2023م

الهيئة العامة لسوق المال تؤكد على أهمية الالتزام ببنود الإفصاح عن البيانات الدورية والجوهرية، حيث أصدرت الهيئة قرارا بفرض غرامة مالية على أحد الصناديق الاستثمارية العقارية لمخالفته أحكام المادة (61) من اللائحة التنظيمية لصناديق الاستثمار العقاري، وذلك لعدم إفصاحه عن قرار الجمعية العامة عبر الموقع الإلكتروني للبورصة.

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال النصف الأول 2023م

قامت الهيئة العامة لسوق المال خلال النصف الأول 2023م بتنظيم واستضافة الاجتماع السادس والعشرين للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون. وشاركت الهيئة في الاجتماع السابع عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية لهذا العام المنعقد في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية. وأكدت دعمها توحيد الجهود العربية لمواجهة التحديات في الأسواق المالية.

وانطلاقا من سعيها إلى تعزيز أطر التعاون مع الهيئات الدولية لتوحيد الجهود وتبادل المعلومات والتعاون المشترك وقعت الهيئة العامة لسوق المال وهيئة أستانا للخدمات المالية (AFSA) بجمهورية كازاخستان مذكرة تفاهم تؤسس لإطار عمل وتعاون مشترك في عمليات الإشراف والرقابة وتبادل المعلومات، بما يعزز شفافية الأسواق ويدعم كفاءة قطاع الأوراق المالية في كلا البلدين.

وكذلك شاركت الهيئة العامة لسوق المال في الاجتماع الثامن والأربعين للمنظمة الدولية لهيئات أسواق الأوراق المالية (IOSCO)، والذي استضافته مدينة بانكوك في المملكة التايلاندية، وتأتي هذه المشاركة بهدف مناقشة أبرز القضايا المستجدة والمهمة في أسواق المال العالمية على المستوى التنظيمي والإشرافي المتعلقة بصناعة الأوراق المالية، كما تشارك الهيئة في اجتماعات اللجان الفرعية المصاحبة لأعمال الاجتماع السنوي للمنظمة، كاجتماع اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط واجتماع لجنة الأسواق الناشئة والنامية.

التطورات في مجال توعية الجمهور خلال النصف الأول 2023م

قامت الهيئة العامة لسوق المال بعقد ورشة إخفاء ملكية المنفعة، وجاء تنظيم هذه الورشة بهدف تعريف المشاركين بالطرق والأساليب التي يلجأ المجرمون لإخفاء ملكيتهم للثروة والأصول غير المشروعة، بالإضافة إلى فهم طرق التحكم المباشر وغير المباشر التي يقوم بها الأشخاص والكيانات الهادفة لإخفاء الملكية لهذه الأصول.

وحرصا منها في نشر الثقافة الاستثمارية وتوعية الجمهور بطرق الاستثمار السليم، عقدت الهيئة العامة لسوق المال ورشة تدريبية بعنوان مقدمة في أسواق السلع وتداولها بالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، بحضور عدد من موظفي مؤسسات سوق رأس المال المختلفة، وهيئات الرقابة والبورصات، والوسطاء والبنوك التجارية.

وفي إطار سعيها إلى تعزيز منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاعات الخاضعة لرقابتها، عقدت الهيئة العامة لسوق المال ورشة عمل حول إدارة المخاطر والمتطلبات التنظيمية والرقابية والمؤسسية، بالتعاون مع منظمة مجموعة العمل المالي (FATF).

6.2: بورصة قطر

تراجع مؤشر بورصة قطر خلال النصف الأول من العام 2023م ليبلغ 10,075 نقطة بنهاية شهر يونيو، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 5.7% مقارنة مع مستواه بنهاية العام 2022م، وقد تم تسجيل أعلى نقطة له في شهر يناير 2023م حين بلغ 10,932 نقطة، إلا أنه تراجع في الأشهر الخمسة اللاحقة من نصف العام، (شكل رقم 24).

شكل 24: مؤشر بورصة قطر، يناير 2022 – يونيو 2023م

وتباعاً لتراجع المؤشر العام لبورصة قطر في النصف الأول من العام 2023م، سجلت القيمة السوقية للبورصة انخفاضاً جاء بنسبة 2.6% مقارنةً مع نهاية العام 2022م، لتبلغ حوالي 162.3 مليار دولار أمريكي، (شكل 25). وشكلت القيمة السوقية لبورصة قطر نحو 3.8% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون في النصف الأول من العام 2023م، بعد أن كانت مساهمتها 4.3% في العام 2022م.

شكل 25: القيمة السوقية لبورصة قطر، 2020 – يونيو 2023م

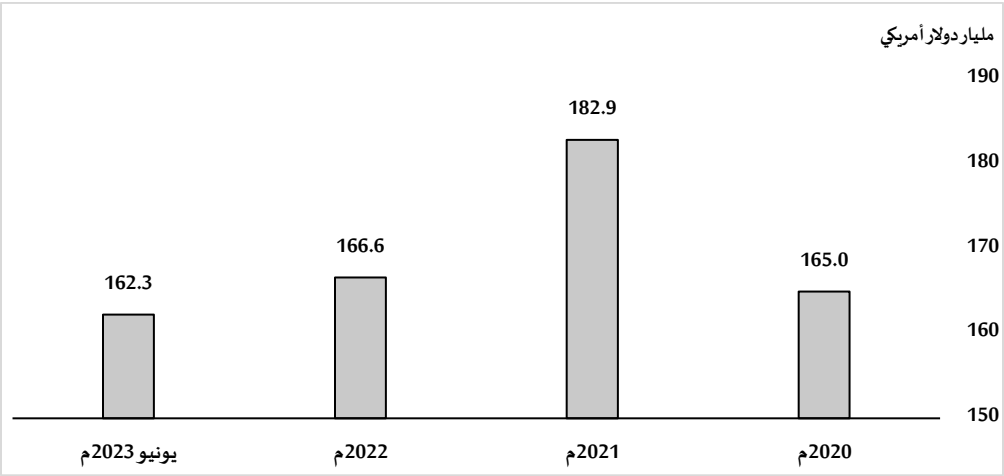

وفيما يتعلق بحجم التداول، فقد بلغت قيمة الأسهم المتداولة ببورصة قطر في النصف الأول من العام 2023م حوالي 16.9 مليار دولار أمريكي، مسجلةً تراجع بنسبة بلغت 36% مقارنةً مع ذات الفترة من العام السابق، وبلغ متوسط التداول اليومي ما يقارب 139 مليون دولار أمريكي. وكذلك انخفض عدد الأسهم المتداولة في النصف الأول من العام 2023م بنسبة 19.6% ليبلغ حوالي 21.3 مليار سهم مقارنة مع 26.5 مليار سهم خلال الفترة ذاتها من العام السابق، (شكل 26).

شكل 26: أحجام التداول في بورصة قطر، النصف الأول 2022م – النصف الأول 2023م

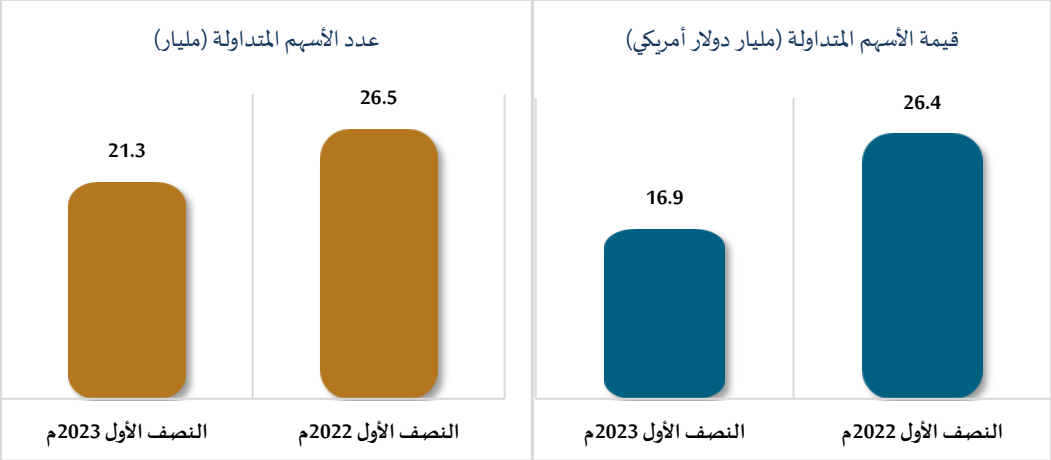

جدول 8: بيانات بورصة قطر، النصف الأول 2022م – النصف الأول 2023م

البيان		النصف الأول 2022م	النصف الأول 2023م
عدد الشركات المدرجة		47	50
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		47	50
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		187	162
أحجام التداول	قيمة التداول (مليار دولار الأمريكي)	26.4	16.9
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	26.5	21.3
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	215	139
	معدل دوران السهم (%)	14.1	10.4
الإصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	..	324
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	..	704
المؤشرات	مؤشر بورصة قطر (نقطة)	12,191	10,075
	نسبة التغير في المؤشر (%)	4.9	-5.7
	مضاعف السعر الى العائد (%)	15.5	12.4
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية (%)	1.8	1.4

التطورات التشريعية خلال النصف الأول 2023م

اتخذ مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية خلال النصف الأول 2023م عدد من القرارات لتطوير المنظومة التشريعية لسوق المال كالتالي:

- قرار رقم (1) لسنة 2023م ، بشأن تعديل بعض أحكام قواعد التداول بالهامش الصادرة بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (4) لسنة 2019م.
- قرار رقم (2) لسنة 2023م، بتعديل بعض أحكام قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- قرار رقم (3) لسنة 2023م، بإصدار إجراءات عمل لجنة المحاسبة بهيئة قطر للأسواق المالية.

بالإضافة إلى قرار الرئيس التنفيذي لهيئة قطر للأسواق المالية رقم (1) لسنة 2023م، بإصدار الملحق رقم (1) بشأن ضوابط البناء السعري.

التطورات التنظيمية خلال النصف الأول 2023م

أصدرت هيئة قطر للأسواق المالية قراراً بتشكيل لجنة "النافذة الواحدة لسوق رأس المال"، والتي تهدف إلى اختزال الوقت والجهد وتقليص الإجراءات على الشركات التي يرتبط نشاطها بالأسواق المالية في الدولة، من خلال اقتصار تعاملها مع نافذة واحدة بدلا من عدة جهات وذلك بالتعاون مع كل من وزارة التجارة والصناعة وهيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر وشركة إيداع.

وتم تعديل إجراءات تداول أحد الوالدين لحساب الأبناء القصر بيعا وشراء في الأوراق المالية ومنها السماح بإضافة الحساب البنكي الخاص بأي منهما في حساب القاصر، على أن يكون ذلك من ماله الخاص لا من مال القاصر الخاضع لأحكام قانون الولاية على المال، أو من خلال الحساب البنكي للقاصر، ووفقا لحكم المادة (38) من نظام الخدمات المالية. وقامت الهيئة بذلك لتيسير إجراءات الاكتتاب للشركات الراغبة في الإدراج على أن تحدد جهة تلقي الاكتتاب قائمة بالمستندات التي يجب أن ترفق بطلب الاكتتاب (البطاقة الشخصية / الآيبان) أو أي مستندات أخرى يحددها مدير الطرح، والسماح بالاكتتاب لصالح الأبناء القصر على أن يكون من المال الخاص لأحد الوالدين لا من مال القاصر الخاضع لأي من أحكام النيابة الشرعية (مال القاصر)، الخاضع لأحكام قانون الولاية على المال.

وكذلك وافق مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية على تعديل الفقرة (ج) من المادة (4.1.2) من قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، والتي كانت تشترط "امتلاك العميل لحساب بنكي في بنك قطري خاضع لرقابة وإشراف مصرف قطر المركزي، يتم من خلاله سداد جميع الدفعات الخاصة بتداول الأوراق المالية من أو إلى العميل"، لتصبح بعد التعديل "امتلاك العميل لحساب بنكي في دولة قطر أو حساب بنكي في بلد الإقامة خاضع لإشراف جهة رقابية، يتم من خلاله سداد جميع الدفعات الخاصة بتداول الأوراق المالية من أو الى العميل". ويأتي ذلك بالأساس في ظل توجه الهيئة وحرصها على تسهيل الإجراءات المتعلقة بتعاملات المستثمرين من خارج الدولة، حيث إن الدفعات المالية بشأن التداولات في بورصة قطر تتم من خلال حسابات بنكية للمستثمرين، وذلك بما يساهم في تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية الآمنة في الدولة، ويحفز استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى القطاع المالي في قطر.

التطورات في مجال الافصاح خلال النصف الأول 2023م

بلغت نسبة الافصاحات عن الأحداث الجوهرية المؤثرة على سعر السهم خلال النصف الأول من عام 2023م (62%) وبلغت نسبة الافصاحات الدورية خلال الفترة ذاتها (38%). الأمر الذي يعكس تطور الالتزام لدى الشركات بتشريعات الهيئة المنظمة لعمليات الافصاح وتحقيق مبادئ الحوكمة الرشيدة المتمثلة في الشفافية وتحمل المسؤولية والإقرار بها والعدل والمساواة.

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال النصف الأول 2023م

واصلت الهيئة التعاون مع الهيئات النظيرة والجهات المعنية من خلال الرد على طلبات المساعدة والاستفسارات والاستبيانات والمشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الإقليمية والدولية.

التطورات في مجال توعية الجمهور خلال النصف الأول 2023م

قامت الهيئة بالمشاركة في حملة (ملم) وإعداد ونشر الرسائل التوعوية المتعلقة بالموضوع المراد تعزيزه على مستوى دول مجلس التعاون. وإصدار الإعلانات التحذيرية بشأن عمليات الاحتيال المالي وإعلام الجهات الإعلامية بتكثيف الجهود لهذا الشأن بهدف حماية المستثمرين. وكذلك الإعداد لإصدار المطبوعات المتعلقة بالمستجدات الخاصة بالهيئة و نشرها لذوي العلاقة (شركات أو أفراد). وتم تفعيل وتكثيف العلاقات والتواصل بين وسائل الإعلام و الهيئة بحيث يتم نشر البيانات الصادرة عن الهيئة بكافة الوسائل المتاحة المرئية والمقروءة للوصول لجميع شرائح المستثمرين. ونشر الرسائل التوعوية بمعدل 3 مرات أسبوعيا لكافة المستثمرين عبر قنوات التواصل الاجتماعي للهيئة بالإضافة إلى إعلام الجمهور بشكل فوري حول الإفصاحات أوالتعاميم أوالقرارات ومانحو ذلك الصادرة عن الهيئة. وأيضاً إنشاء حسابات للهيئة على منصات التواصل الاجتماعي (انستغرام و يوتيوب) بجانب حساب تويتر، لتعزيز التواصل بشكل أوسع والوصل لأكبر عدد من المستثمرين.

7.2: بورصة الكويت

تراجع مؤشر بورصة الكويت خلال النصف الأول من العام 2023م ليبلغ 7,030 نقطة بنهاية شهر يونيو، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 3.6% مقارنة مع مستواه بنهاية العام 2022م، وقد تم تسجيل أعلى نقطة له في شهر يناير 2023م حين بلغ 7,277 نقطة، (شكل رقم 27).

شكل 27: مؤشر بورصة الكويت ، يناير 2022 – يونيو 2023م

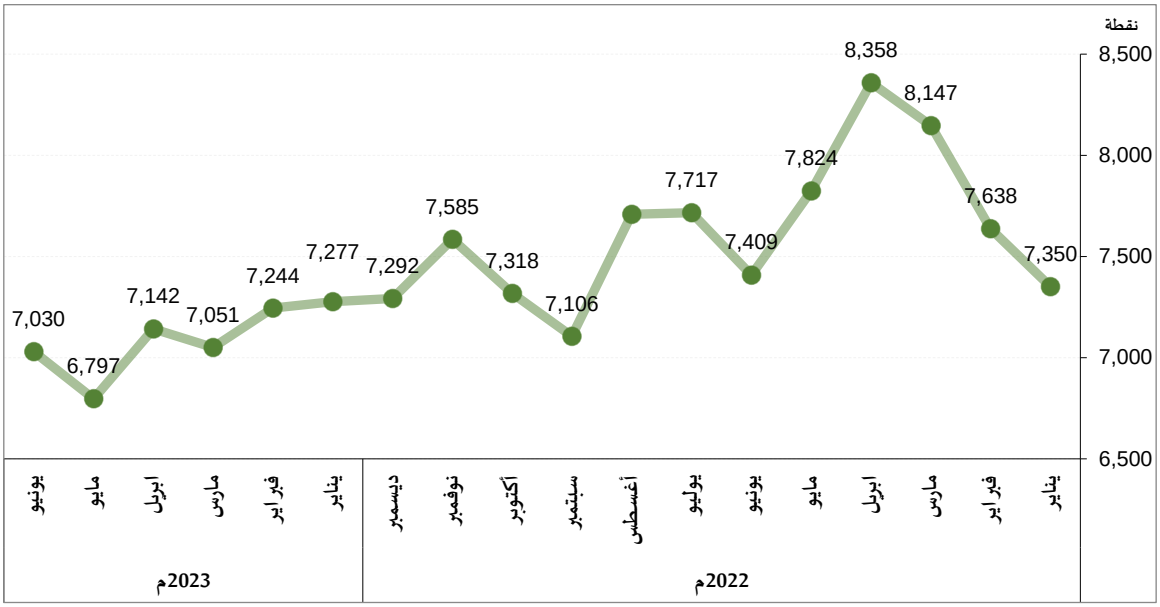

وشهدت القيمة السوقية لبورصة الكويت في النصف الأول من العام 2023م تراجعاً ملحوظاً بلغت نسبته 10.9% مقارنةً مع نهاية العام 2022م، لتبلغ حوالي 136.4 مليار دولار أمريكي، (شكل 28). وشكلت القيمة السوقية لبورصة الكويت نحو 3.2% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون في النصف الأول من العام 2023م، بعد أن كانت مساهمتها 3.9% في العام 2022م.

شكل 28: القيمة السوقية لبورصة الكويت، 2020 – يونيو 2023م

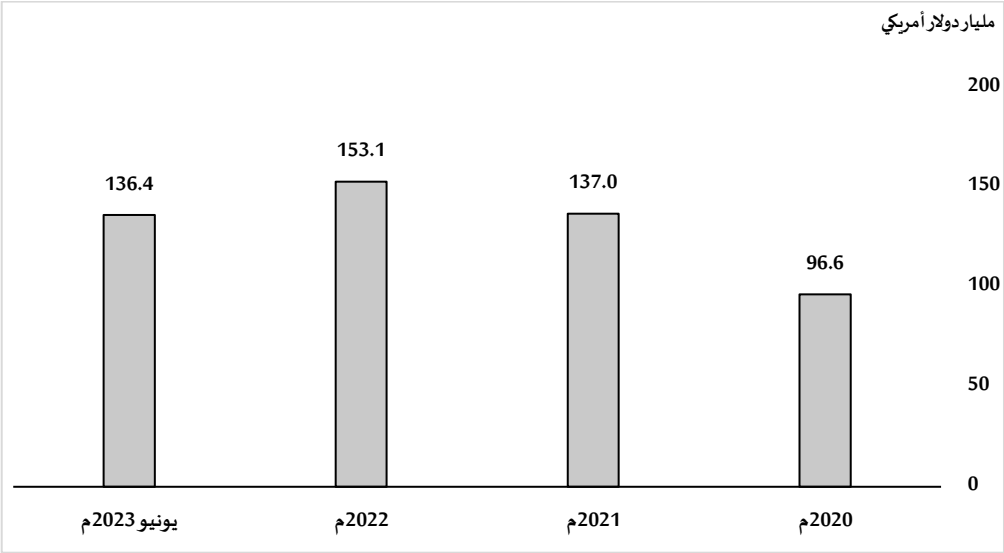

وفيما يتعلق بحجم التداول، فقد بلغت قيمة الأسهم المتداولة ببورصة الكويت في النصف الأول من العام 2023م حوالي 16.4 مليار دولار أمريكي، مسجلةً تراجع بنسبة بلغت 39.7% مقارنةً مع ذات الفترة من العام السابق، وبلغت قيمة متوسط التداول اليومي ما يقارب 138 مليون دولار أمريكي. وكذلك انخفض عدد الأسهم المتداولة في النصف الأول من العام 2023م بنسبة 45% ليبلغ حوالي 17.1 مليار سهم مقارنة مع 31.1 مليار سهم خلال الفترة ذاتها من العام السابق، (شكل 29).

شكل 29: أحجام التداول في بورصة الكويت، النصف الأول 2022م – النصف الأول 2023م

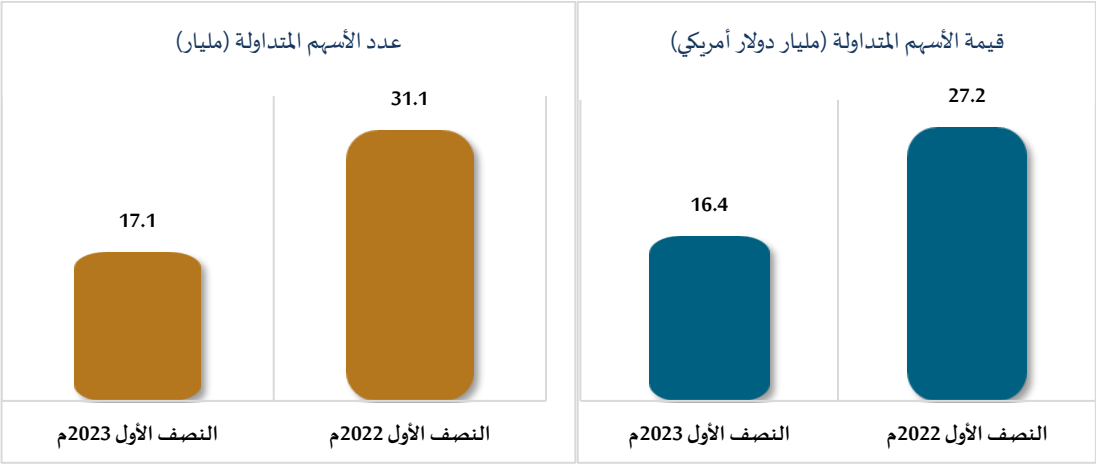

جدول 9: بيانات بورصة الكويت، النصف الأول 2022م – النصف الأول 2023م

البيان		النصف الأول 2022م	النصف الأول 2023م
عدد الشركات المدرجة		159	150
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		159	150
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		142	136
أحجام التداول	قيمة التداول (مليار دولار الأمريكي)	27.2	16.4
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	31.1	17.1
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	223	138
	معدل دوران السهم (%)	0.2	0.2
الإصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	..	..
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	..	..
المؤشرات	مؤشر بورصة الكويت (نقطة)	7,409	7,030
	نسبة التغير في المؤشر (%)	5.2	-3.6
	مضاعف السعر الى العائد (%)	12.0	16.4
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية (%)	1.2	1.4

التطورات ذات العلاقة بنشاط السوق

التطورات التشريعية خلال النصف الأول 2023م

تم خلال النصف الأول 2023م إصدار عدد من القرارات لتطوير المنظومة التشريعية لسوق المال كالتالي:

- قرار رقم (03) لسنة 2023م بشأن إصدار الكتاب الثامن عشر (التسجيل البيني للمنتجات المالية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010م.
- قرار رقم (09) لسنة 2023م بشأن تعديل بعض أحكام إدراج الشركات غير الكويتية في بورصة الكويت للأوراق المالية.
- قرار رقم (10) لسنة 2023م بشأن إصدار الكتاب التاسع عشر (التقنيات المالية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010م.
- قرار رقم (31) لسنة 2023م بشأن تعديل بعض أحكام المتطلبات التنظيمية لوكالة المقاصة.
- قرار رقم (56) لسنة 2023م بشأن تطوير أحكام تجديد الترخيص وإلغائه بناء على طلب الشخص المرخص له.
- قرار رقم (80) لسنة 2023م بشأن تعديل بعض أحكام الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية.
- قرار رقم (81) لسنة 2023م بشأن تعديل رقم مادة في تعريف "إعلان ترويجي أو تسويقي لصندوق معد مسبقا".

التطورات التنظيمية خلال النصف الأول 2023م

قامت هيئة أسواق المال باتخاذ عدد من الإجراءات لتطوير الإطار التنظيمي في سوق المال كالتالي:

1. بيان صحفي: بشأن الدعوة للمشاركة في استطلاع رأي بشأن تجربة تطبيق مشروع تطوير آلية المشاركة في الجمعيات العامة -المرحلة الأولى.
2. بيان صحفي: بشأن ورشة عمل مخصصة لكافة مراقبي الحسابات المسجلين لدى هيئة أسواق المال.
3. بيان صحفي: ورشة توعوية عن موضوع التمويل المستدام وانعكاساته على الشركات المدرجة في البورصة.
4. بيان صحفي: بشأن تطوير أحكام تجديد الترخيص وإلغائه بناء على طلب الشخص المرخص له.
5. بيان صحفي: هيئة أسواق المال انتهت من إعداد تعليماتها الخاصة بالتقنيات المالية وإصدار الكتاب التاسع عشر (التقنيات المالية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010م.
6. بيان صحفي: إطلاق خدمات طلب ترخيص أنشطة الأوراق المالية – شركة الشخص الواحد وطلب التسجيل في سجل المحللين الماليين في بوابة الهيئة الإلكترونية.
7. بيان صحفي: هيئة أسواق المال انتهت من إعداد تعليماتها الخاصة بالتقنيات المالية الكتاب التاسع عشر من اللائحة التنفيذية.
8. بيان صحفي: بشأن إصدار كتاب للتسجيل البيني للمنتجات المالية بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

التطورات في مجال الالتزام بالحوكمة خلال النصف الأول 2023م

1 -صدر التعميم رقم 1 لسنة 2023م بشأن تقرير الحوكمة.

2- صدر التعميم رقم 7 لسنة 2023م بشأن جمع بعض خدمات مكاتب التدقيق المطلوب تقديمها وفقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010م بشأن انشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

التطورات في مجال توعية الجماهير خلال النصف الأول 2023م

تابعت هيئة أسواق المال تنفيذ مهامها التوعوية المستمدة من الخطة التوعوية للعام 2023م والتي تندرج تحت مظلة الخطة الاستراتيجية لهيئة أسواق المال وشملت الحملات والأنشطة التوعوية أنشطة وفعاليات بشأن الشمول المالي، اساسيات الاستثمار، الكتاب التاسع الاندماج والاستحواذ. وتم كذلك تنفيذ حلقة نقاشية عن الامن السيبراني بالتعاون مع وزارة الداخلية.

كما تم تنفيذ حملات توعوية تخصصية تناولت مواضيع متنوعة مثل اساسيات الاستثمار، والاحتيال المالي والتراخيص، والمشاركة في تغطية حملات توعوية خارجية في إطار برنامج التوعية الخليجية المشترك "ملم."

وتم عقد ورش عمل توعوية تستهدف شرائح مستثمري أسواق المال والمعنيين بخدمات الهيئة كان أولها الورشة الخاصة بإجراءات الضبطية القضائية، والورشة الثانية تعريفية لمراقبي الحسابات المسجلين لدى هيئة أسواق المال بالإضافة إلى ندوة توعوية كانت عن موضوعات التمويل المستدام ESG و انعكاساته على الشركات المدرجة في البورصة.

وقامت الهيئة بنشر العددين الحادي عشر والثاني عشر من مجلة الهيئة التوعوية الإلكترونية ومطبوعة توعوية الكترونية بعنوان (مخاطر الاستثمار في أنشطة الأوراق المالية وآليات الحد منها) واعداد مطبوعة الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) ومطبوعة (الجمعيات العامة) ومطبوعة (سلوكيات السوق من منظور شرعي وقانوني) وتقرير كونا والذي يوجز التطورات التوعوية منذ تأسيس الهيئة ويندرج في إطارٍ شامل عن الهيئة وأنفوغرافات تناولت موضوعات (مهام الرقابة والتفتيش الميدانيين، خطوات تقديم البلاغ عبر تطبيق سهل، سلوكيات التداول).

وفي ما يخص التوعية المقروءة والمسموعة والمرئية قام مكتب التوعية بمداخلة تلفزيونية ولقاء إذاعي مع تلفزيون وإذاعة الكويت هدفت للتعريف عن قضايا الاحتيال المالي وآليات التعامل إزاء التعرض لها.

بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، فقد تم تنفيذ عدد من الحملات التوعوية الإلكترونية من خلال بث رسائل توعوية مختلفة الأنماط بحسابات الهيئة الرسمية على منصات التواصل الاجتماعي تضمنت مواضيع متعددة كالاحتيال المالي وصندوق التحوط والشمول المالي واساسيات الاستثمار.

ملحق 1: الجداول الإحصائية

جدول 10: مؤشرات أداء أسواق المال الخليجية والعالمية، 2022 - النصف الأول 2023م

السوق	2022م	النصف الأول 2023م	معدل النمو (%)
سوق أبوظبي للأوراق المالية	10,211	9,550	-6.5
سوق دبي المالي	3,336	3,792	13.7
بورصة البحرين	1,895	1,958	3.3
السوق المالية السعودية	10,478	11,459	9.4
بورصة مسقط	4,857	4,768	-1.8
بورصة قطر	10,681	10,075	-5.7
بورصة الكويت	7,292	7,030	-3.6
مجلس التعاون	158.0	164.8	4.3
مؤشر Nikkei 225 الياباني	25,942	32,998	27.2
مؤشر الأسهم الأمريكية (إس آند بي 500)	597	692	15.9
مؤشر MSCI العالمي	3,784	4,268	12.8
مؤشر Stoxx 600 الأوروبي	7,171	7,795	8.7
داو جونز	30,778	31,948	3.8
مؤشر المملكة المتحدة (فوتسي 100)	407	412	1.2

جدول 11: القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، النصف الأول 2023م

	القيمة السوقية (مليار دولار أمريكي)	نسبة (%) من الإجمالي	معدل النمو النصف سنوي (%)
سوق أبوظبي للأوراق المالية	756	17.9	5.8
سوق دبي المالي	178	4.2	12.3
بورصة البحرين	20.4	0.5	-32.6
السوق المالية السعودية	2,909	68.9	10.4
بورصة مسقط	62	1.5	0.7
بورصة قطر	162	3.8	-2.6
بورصة الكويت	136	3.2	-10.9
مجلس التعاون	4,223	%100	7.8

جدول 12: عدد الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية، النصف الأول 2023م

	عدد الشركات المدرجة	نسبة (%) المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس	نسبة (%) الشركات المدرجة في كل سوق من إجمالي الشركات المدرجة
بورصة البحرين	42	42	%5.7
بورصة قطر	50	50	%6.8
سوق دبي المالي	62	59	%8.4
سوق أبوظبي للأوراق المالية	93	87	%12.7
بورصة مسقط	109	109	%14.9
بورصة الكويت	150	150	%20.4
السوق المالية السعودية	228	221	%31.1
مجلس التعاون	**734**	718	%100

جدول 13: عدد وقيمة الأسهم في الاكتتاب الأولي في أسواق المال الخليجية، النصف الأول 2023م

	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)
سوق أبوظبي للأوراق المالية	..	..
سوق دبي المالي	..	..
بورصة البحرين	..	..
السوق المالية السعودية	63.6	762.6
بورصة مسقط	377.4	94.0
بورصة قطر	324.5	704.1
بورصة الكويت	..	..
مجلس التعاون	765.5	1,560.7

ملحق 2: معلومات عن أسواق المال الخليجية

جدول 12: نوع السوق المالي (رسمي، ثانوي، موازي)

الدولة/ السوق		نوع السوق
الإمارات	أبوظبي	السوق الرئيسي، السوق الثاني - السوق الموازي
	دبي	السوق الرئيسي
البحرين		سوق نظامي - سوق الأوامر الخاصة - سوق الإكتتابات الأولية - سوق الصناديق الإستثمارية - سوق السندات - سوق صناديق الاستثمار العقاري - سوق البحرين الاستثماري (BIM).
السعودية		السوق الرئيسية للأسهم (تداول)/ السوق الموازية - نمو (أسهم).
عُمان		السوق النظامية، السوق الموازية، السوق الثالثة، سوق السندات.
قطر		السوق الرئيسية والتي تضم الأسهم والسندات ووحدات صناديق الاستثمار المتداولة، والسوق الثانية .
الكويت		السوق الاولي. السوق الرئيسي. سوق خارج المنصة (OTC).

جدول 13: التسويات

الدولة/ السوق		التسويات
الإمارات	أبوظبي	T+2
	دبي	T+2
البحرين		T+2
السعودية		تسوية الأسهم وصناديق المؤشرات والصكوك والسندات: T+2 تسوية المشتقات (العقود المستقبلية) : T+0
عُمان		T+3
قطر		T+3
الكويت		T+3

جدول 14: التقييم الائتماني

التقييم الائتماني (طويل المدى)			
الدولة/ السوق	S & P	Fitch	Moody's
الإمارات	AA	AA-	Aa2
البحرين	B+	B+	B2
السعودية	A	A+	A1
عُمان	A- (stable)	..	A1 Negative
قطر	AA	AA-	Aa3
الكويت	A+	AA-	A1

جدول 15: أنواع البورصات وعدد فروعها

الدولة/ السوق		بورصة بنظام إلكتروني	عدد الفروع (إن وجدت)
الإمارات	أبوظبي	1	3
	دبي	1	...
البحرين		1	1
السعودية		سوق الأسهم الرئيسي (تداول) - السوق الموازية (نمو)- سوق الصكوك والسندات - سوق المشتقات المالية تُنظمها وتُشرف عليها هيئة السوق المالية	...
عُمان		1	1
قطر		1	...
الكويت		1	1

مصادر البيانات

هيئة الأوراق المالية والسلع، دولة الإمارات العربية المتحدة	https://www.sca.gov.ae/ar/home.aspx
مصرف البحرين المركزي	https://www.cbb.gov.bh /
هيئة السوق المالية، المملكة العربية السعودية	https://cma.org.sa/Pages/default.aspx
الهيئة العامة لسوق المال، سلطنة عُمان	https://cma.gov.om /
هيئة قطر للأسواق المالية	https://www.qfma.org.qa/Arabic/Pages/default.aspx
هيئة أسواق المال، دولة الكويت	https://www.cma.gov.kw/ar/web/cma
أداء أسواق المال العالمية	https://www.investing.com
statista.com	**https://www.statista.com/statistics**